إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وانجاز التحول الهيكلي " دراسة تحليلية"

د. نواف أبوشماله *

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية ومدى استيفاءه لمتطلبات الاستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أخذا في الاعتبار طبيعة التفاوتات التنموية القائمة بين الدول العربية. اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي مدعوما بالمنهج الوصفي ونظيره المقارن. هذا بالتركيز على بيانات واحصاءات الدول العربية والحالات المقارنة للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨. توصلت الدراسة الى عديد من النتائج، كان أهمها، عدم كفاية النمو الاقتصادي المحقق في كافة الدول العربية، وعدم ارتكازه على عوامل تدفع من ديمومته حيث واجه تدني في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وكذلك ارتباطه بقطاعات وأنشطة غير مستدامة تمثل عبئاً على البيئة، كما انه نمواً غير شاملا فقيرا بالوظائف. *قدمت الدراسة عدداً من التوصيات القائمة على السياسات، التي قد يسهم تطبيقها في تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي في الدول العربية قادر على استيفاء كافة متطلبات الاستدامة وتدعيم التنافسية وتقليص الفجوات التنموية مع الدول المتقدمة والصاعدة.*

كلمات مفتاحية: مصادر النمو – نوعية النمو – التحول الهيكلي – الاقتصادات العربية.

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the size, quality, and sources of economic growth in Arab countries, as well as the extent to which it meets the requirements of economic, social, and environmental sustainability. Considering development and economic disparities between the Arab countries. The study mainly relied on the analytical approach supported by the descriptive and comparative approaches. focusing on the data period 1990–2018 for Arab countries and comparative cases. The study concluded several conclusions, the most important of which are: the insufficient economic growth

* خبير أول – المعهد العربي للتخطيط Email: nawaf@api.org.kw

achieved in all Arab countries, and its dependence on factors that do not contribute to its sustainability, where the growth rates of total factor productivity (TFP) were found to be negative Or low , along with being associated with unsustainable activities that represent an environmental burden, and Finally, the study found that the economic growth in Arab countries is neither inclusive nor job-rich. The study presented a package of recommended policies, the implementation of which may contribute to establish a sustainable path for economic growth in Arab countries capable of meeting all sustainability requirements, enhancing competitiveness, and reducing development gaps with developed and emerging countries.

Key words: Economic growth sources – quality of growth – structural transformation – Arab economies

مقدمـة:

١- مشكلة الدراسة

تستهدف كافة دول العالم النامية والصاعدة والمتقدمة على حد سواء تحقيق نمواً اقتصادياً مستمراً، لمواجهة احتياجاتها واستحقاقات نموها السكاني، أو سعياً للحد من إشكالات واختناقات اجتماعية قد تهدد استقرارها، أو لتجسير الفجوات بينها وغيرها من الدول الأكثر تقدماً، أو للحفاظ على رفاهة شعوبها، أو لتدعيم ريادتها مقارنة بباقي دول العالم. ودون شك فإن الحاجة لتحقيق هذا النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام في حالة الدول العربية التي تنتمي بشكل عام الى تصنيف "الدول النامية" هو أمر أكثر إلحاحاً، لاسيما، في ضوء معاناة العدد الأكبر منها من تحديات واسعة في مجالات قضايا الفقر والبطالة وعدم كفاية نوعية التعليم ومخصصاته ضمن هيكل الانفاق العام، إضافة لإشكالات ضعف التنويع الاقتصادي واختلالات الموازين العامة والانكشاف على الخارج.

في هذا الإطار تحددت إشكالية هذه الدراسة في التصدي للإجابة على التساؤل المركزي التالي: هل النمو الاقتصادي ببعديه الكمي والنوعي في الدول العربية بمختلف تصنيفاتها التنموية مستوفي لمتطلبات الاستدامة؟ ينبثق عن ذلك التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية وأهمها: إلى أي مدى يتسم النمو الاقتصادي المحقق في الدول العربية كمتوسط لسنوات الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ بالكفاية؟ هل تمكنت الدول العربية خلال مسيرتها التنموية من الارتقاء بمساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نموها الاقتصادي؟ هل انعكس النمو الاقتصادي في الدول العربية على التحول أو التغير الهيكلي فيها؟ هل يرتكز النمو الاقتصادي في الدول العربية على هياكل وانشطة إنتاجية أعلى قيمة وتقانة؟ في ضوء الدور المركزي لرأس المال البشري والموارد غير الملوسة

عموماً في النمو الاقتصادي وفق نظريات النمو الداخلي ونتائج التطبيقات الدولية الحديثة، هل تمكنت الدول العربية من تطوير نوعية رأس مالها البشري؟

٢- أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة البحث والتحليل والتقييم في طبيعة النمو الاقتصادي في الدول العربية، وتقييم مصادر نموه، بالتركيز على الفترة الزمنية ١٩٩٠ – ٢٠١٨ وذلك سعياً للتأكد من كونه مستداماً وشاملاً، ومستوفي لجوانب الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. بما يُمّكن من بلورة المعالجات المطلوبة والتي تتسق مع التباينات التنموية القائمة فيما بين الدول العربية لإرساء نمواً اقتصاديا أكثر استدامة.

٣- حدود الدراسة

استقرت الدراسة في تتبعها وتحليلها للمتغيرات محل الاهتمام على الفترة الممتدة منذ العام ١٩٩٠ حتى العام ٢٠١٨. على اعتبار أن مطلع التسعينيات قد اتسم بانخراط الدول العربية والدول النامية بشكل عام في تبني مخرجات توافق واشنطن Washington consensus 1989 القائم في مجمله على إرساء السياسات الحكومية الداعمة لقواعد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية وفي دفع النمو الاقتصادي، بما يعطي درجة من التناسق في تركيبة الهيكل العام للسياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية والدول والاقاليم المقارنة خلال تلك الفترة، ومن ثم يساعد في الرصد الدقيق والموثوق لحجم ونوعية التباين في نتائج الأداء الاقتصادي والتنموي فيما بينهما.

٤- فروض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية يتم اختبارها تتمثل في أن النمو الاقتصادي ببعديه الكمي والنوعي في الدول العربية بمختلف تصنيفاتها التنموية مستوفي لمتطلبات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥- أهمية الدراسة

ترتبط أهمية هذه الدراسة بشمولها لكافة الدول العربية دون استثناء، ولفترة زمنية تمتد لـــــ ٢٨ عام إضافة لدمجها وتقييمها للنمو الاقتصادي في الدول العربية استنادا لتأصيلات النظرية الاقتصادية وكذلك لما وثقته نتائج الدراسات الدولية الحديثة، وأخيرها طرحها لحزم سياسات قابلة للتطبيق تتناسب وخصوصية تفاوت معطيات الواقع التنموي فيما بين الدول العربية. كذلك مما يدفع من أهمية الدراسة وبحثها وتقييمها لطبيعة ومصادر ونوعية النمو الاقتصادي في الدول العربية. ما أظهرته المتغيرات المواكبة للعام ٢٠٢٠ الممثلة في انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وكذلك التقلبات والتراجعات المتتالية في أسعار النفط، لاسيما بالنسبة للدول العربية التي تعتمد صادراتها وايراداتها العامة على الهبات والموارد النفطية، من ارتفاع حساسية النمو الاقتصادي ومصادره في الدول العربية للصدمات والأزمات الخارجية. فقد أوضحت توقعات النمو

المعدلة لصندوق النقد الدولي في ابريل ٢٠٢٠ عن معدلات سالبة في كافة الدول العربية باستثناء جيبوتي ومصر، اللذان حققتا معدلات نمو ايجابي محدودة بواقع ١,٠%، ٢,٠% لكل منهما على التوالي، ولا يمنع ذلك ملاحظة أن التقديرات السابقة للنمو وفق تقديرات الصندوق الصادرة في أكتوبر ٢٠١٩ كانت ٦,٠% لجيبوتي، ٥,٩% لمصر (IMF,2020). ما يوضح حجم الخسارة في الناتج للعام ٢٠٢٠ لكافة الدول العربية، ويعيد التأكيد على أهمية البحث والتقييم في طبيعة النمو الاقتصادي العربي ومصادره ومدى استقراره واستدامته.

٦- المنهجية

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي بجانب المنهج الوصفي ونظيره المقارن التحليلي. حيث قامت الدراسة بمراجعة التأصيلات القائمة في النظرية الاقتصادية حول موضوع النمو الاقتصادي ومصادره وقدرته على الاستدامة، واسقاطات ذلك لتقييم الواقع القائم في الدول العربية بالتركيز على الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨. وعبر استخدام نتائج الأداء في عدد من الدول والاقاليم المقارنة. بحيث يمكن تحديد أهم مواطن التحدي أو الإشكاليات في واقع النمو الاقتصادي العربي. بما يمهد لإمكانية طرح حزم السياسات القادرة تأمين الاستدامة المطلوبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية. ضمن هذا الإطار تقوم الدراسة على سبعة محاور أساسية يقوم الأول منها بمراجعة الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والدولية وضمن أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030.، وضمن المحور الثاني يتم تحليل وتقييم النمو الاقتصادي في الدول العربية ووتيرة تطوره خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ وذلك مقارنة بدول واقاليم متقدمة وصاعدة ونامية مختلفة.، وفي المحور الثالث يتم تقييم كفاية التحول الهيكلي في الاقتصادات العربية ومدى مساندته للنمو المستدام.، ويقوم المحور الرابع بتقييم مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك في ضوء دلالات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP. وفي المحور الخامس تقوم الدراسة بالتركيز على تحليل البعد النوعي للنمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال استخدام الابعاد المتعلقة بالمستوى التقاني للصادرات ونوعية رأس المال البشري.، ويقوم المحور السادس بتقييم البعد التشغيلي للنمو الاقتصادي العربي. في حين يركز المحور السابع على تقييم مدى استيفاء النمو الاقتصادي العربي لمتطلبات الاستدامة البيئية. وصولا في الختام لبلورة أهم النتائج والتوصيات. التي تتضمن بلورة لحزم سياسات المعالجة المقترحة لبناء نمو اقتصادي في الدول العربية أكثر استدامة وفق التوجهات العالمية الحديثة.

أولاً: النمو الاقتصادي في الفكر والتطبيق وفي أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030

قام الفكر الاقتصادي والتنموي بجانب الدراسات والبحوث ذات الطابع التطبيقي، وبشكل مواكب لتطور الفكر الاقتصادي ذاته بالسعي لتفسير النمو الاقتصادي وعوامله ومبررات اختلافاته بين الدول أو بين فترة وأخرى لنفس الدولة. وهي الإسهامات التي تراكمت لتعمق الفهم حول ديناميات النمو الاقتصادي وبخاصة على المدى الطويل، منذ إسهامات أدم سميث مروراً بالمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية وكذلك المدرسة النيو كلاسيكية لاسيما إسهامات روبرت سولو **Solow and Swan Model**. حيث تمت إضافة المكون التكنولوجي لعاملي الإنتاج (المال والعمل) ليسهموا معاً في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل (**Solow, R. 1956. , 1957. , Swan T.W. (1956**). ولكن مع بقاء العامل التكنولوجي كعامل من خارج النموذج **Exogenous Growth Theory**. وصولاً للنظريات الحديثة التي تتبلور حول ارتباط النمو الاقتصادي على المدى الطويل بدور رأس المال البشري والمعارف والتكنولوجيا، فيما يعرف بنظريات أو نماذج النمو الداخلي **Endogenous growth theory**، التي تربط بشكل أساسي بإسهامات كل من رومر ، ولوكاس والتي تقوم على ارتباط النمو الاقتصادي على المدى الطويل بقدرة الدول على التحرك من اعتماد أنشطتها وهياكل إنتاجها القائمة على الموارد الملموسة/المادية نحو نظيرتها غير الملموسة ممثلة في المعرفة والتقانة ممثلاً في رأس مالها البشري، علاوة على العلاقات والتأثيرات التشابكية التي تؤثر بها تلك المعارف في عوامل الإنتاج التقليدية ممثلة في قوة العمل ورأس المال (**Lucas 1988., Lucas 2015., Romer 1986., Romer, 1990**). ليصبح العامل التكنولوجي أو التقاني أو المعرفي هو مكون داخلي من مكونات نموذج النمو. وعليه يمكن للدول التأثير فيه وتفعيل دوره في النمو من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير والارتقاء بنوعية التعليم وإرساء وتطوير المعرفة **Knowledge** وتجنب إشكالية تراجع عوائد عوامل الإنتاج على المدى الطويل، بما يوفر استدامة النمو الاقتصادي. وقد تواصلت الإسهامات الاقتصادية لاسيما التطبيقية لمحاولة ترجمة هذا المنظور الحديث إلى آليات عمل أكثر تحديداً. يُشار في هذا السياق إلى إسهامات **Hussmann** وآخرون الخاصة بالحيز السلعي للمنتجات **Product space** الهادف لرسم مسار قابل للتطبيق للتحول الهيكلي يدفع من النمو القابل للاستدامة بما يتوافق مع هيكل المزايا النسبية **RCA**، ضمن تطبيق منهج لما يطلق عليه (**Hidalgo et al., 2007. , O'Brien, The Concept of Proximity T., et al, 2017**). كذلك انعكس الفهم الدولي للنمو الاقتصادي وركائزه ونوعيته ضمن الهدف الثامن الذي تبنته الأمم المتحدة **SDGS 2030**، المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. حيث تم التأكيد على أهمية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

والذي يتضمن بدوره اشتراطات العدالة في تقاسم عوائده وألا يتم ترك أحد في الخلف وشموليته ومحاباته للفقراء Pro Poor Growth وقدرته على خلق الوظائف Inclusive Job – rich growth. بحيث يتم التأكد من قدرة الحكومات على إقرار السياسات التي تستحث النمو ولكن ضمن محدد القدرة على خلق الوظائف اللائقة Decent work التي توازن بين الإنتاجية والأجور وظروف العمل، ضماناً لاستدامة الاقتصاد والمجتمع، ووفق تقديرات خبراء التنمية فإن الدول النامية بحاجة لتحقيق معدل نمو سنوي حقيقي بحدود ٧,٠% سنوياً وبشكل مستدام (طويل الاجل) للتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بمعنى أن مثل هذا النمو هو مدخل مباشر سيقلص من أعباء وقيود عدة تواجه معظم الدول العربية مثل الفقر والبطالة والمديونية وعجز الموازنات العامة (UNDP,2020., WB,2020., OECD,2014., McKay, A., 2008). وقد زخرت الدراسات التطبيقية المواكبة للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي بعدد واسع من البحوث التي توثق تعدد وكذلك اختلاف الأهمية النسبية لمصادر النمو الاقتصادي فيما بين دول العالم، لاسيما المتغيرات أو المصادر غير الملموسة مثل رأس المال البشري مٌعبراً عنه بدلالات حجم التعليم، كما في دراسة (Cohen and Soto,2007) التي أجريت على٩٥ دولة منها مصر والعراق وسوريا والأردن لبيانات الفترة ١٩٦٠ – ٢٠٠٠. وكذلك دراسة (Gundlach,1996) التي أكدت على ضرورة أن متغيرات نوعية التعليم وكذلك الحالة الصحية ومستويات التغذية بل والتعليم غير الرسمي وما يرتبط به من مهارات تدفع من إنتاجية المورد البشري.، وجودة التنظيم الحكومي، والاستقرار السياسي، والبناء المؤسسي، والسيطرة على الفساد كما في دراسة (Samarasinghe,2018) التي أجريت على ١٤٥ دولة منها ١٦ دولة عربية من مختلف التصنيفات التنموية وهي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وقطر والسعودية وتونس والامارات، وفلسطين وموريتانيا والسودان والقمر. من خلال تحليل بيانات الفترة ٢٠٠٢– ٢٠١٤. ودراسة (Kaufmann, 2002) التي اعتمدت على بيانات العامين ٢٠٠٠، ٢٠٠١ لعدد ١٧٥ دولة تضم معظم الدول العربية، ودراسة (Acemoglu et al, 2004) التي ركزت على رصد هذه العلاقة بين المؤسسات والنمو والتنمية من زاوية تاريخية مقارنة وبالتركيز على الحالة الكورية.، وغيرها من الدراسات التي تناولت المتغيرات غير الملموسة التي تؤثر في المحصلة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP بجانب النمو المرتبط بنمو العمالة ورأس المال.

ثانياً: النمو الاقتصادي للدول العربية: الأداء والتطور والأداء المقارن

حققت الدول العربية في المحصلة خلال الفترة الممتدة منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠١٨ معدلات نمو مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسطات العالمية وبأقاليم العالم الأكثر

تقدماً ممثلة في الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ورغم ذلك فثمة عدد من الملاحظات يجب التوقف عندها في النظر أو التقييم لدلالات هذا النمو العربي. فرغم تحقق معدل نمو متوسطه نحو ٤,١٥% سنوياً في الدول العربية للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨، مقابل معدل نمو متوسط للعالم قدره نحو ٣,٢٨%، ولدول الـــ OECD نحو ٢,١٣%. إلا أن إقليم مثل إفريقيا جنوب الصحراء والذي يعد أحد أفقر أقاليم العالم وأقلها تنمية وفق معيار التنمية البشرية HDI، أيضاً قد تجاوز هذين المعدلين، وحقق نمواً قدره نحو ٣,٦%. كما أن هذا المعدل المحقق عربياً هو أقل كثيراً من المعدل المطلوب وفق تقديرات الأمم المتحدة لتحقيق النمو المستدام القادر على التصدي لإشكالات التنمية المستدامة. كذلك يمكن تفسير الارتفاع النسبي والمقارن لمتوسط النمو الاقتصادي للدول العربية بما أصله الفكر الاقتصادي والممارسة التطبيقية من أن إمكانات النمو تكون أعلى بكثير في الاقتصادات الأقل تطوراً، كما هو الحال في معظم الدول العربية، وإقليم إفريقيا جنوب الصحراء، وغيرهما من الأقاليم النامية، التي لازالت تمتلك قدرات وطاقات غير مستغلة أو لا تستغل بشكل كفؤ، مقارنة بالدول المتقدمة التي أنجزت الجانب الأكبر من توظيفها لطاقاتها ومواردها المتاحة (الأرض، والعمل، ورأس المال). وذلك نتيجة سريان عمل قانون تناقص الغلة في حالة الدول الأكثر تقدماً وفق تأصيلات النظرية النيوكلاسيكية وما عُرف اقتصادياً بمفهوم الـــتلاقي Convergence (Barro and Martin, 1991, 1992). أما الملاحظة الأخرى الأكثر أهمية فهي ارتفاع التقلبات في النمو الاقتصادي العربي خلال الفترة محل الرصد مقارنة بالمتوسط العالمي، وبنظيره في أقاليم المقارنة. حيث بلغ معدل التقلب في النمو الاقتصادي مُقدراً بالانحراف المعياري لمعدلات النمو المحققة خلال تلك الفترة في الدول العربية نحو ٢,٦٧ وهو ما يتجاوز ضعف معدل تقلب المتوسط العالمي للنمو، ونحو ضعف معدل التقلب في الدول أعضاء منظمة التعاون، بل إنه تجاوز المعدل المحقق في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء (٢,٠٦). ما يظهر ارتفاع التذبذب وعدم الاستقرار في النمو الاقتصادي العربي، ما يهدد من استدامته. أما على المستوى القطري، فقد أظهر تتبع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ تفاوتات واضحة بين الدول العربية وفيما بينها ودول المقارنة (المتقدمة والصاعدة والنامية). إضافة لعدم تمكن كافة

الدول العربية باستثناء "قطر" من تحقيق متوسط للنمو للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ يتجاوز حدود الـــــ (٧,٠%) ذلك المعدل الذي أوصت به تقديرات الأمم المتحدة للاستدامة لحالة الدول النامية (الشكل رقم ١).

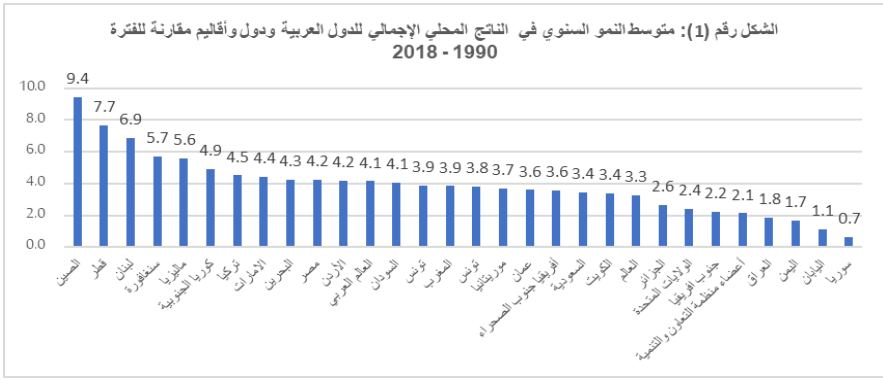

المصدر: حسابات الباحث استناداً لقاعدة بيانات Conference board (2020)

*: بيانات لبنان وموريتانيا والصين والمغرب ومتوسطات أقاليم العالم استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي – WDI ٢٠١٩

كما جاءت الدول العربية أيضاً بعيدة عن المعدلات المحققة كمتوسطات لذات الفترة في الدول الصاعدة مثل سنغافورة وماليزيا وكوريا وتركيا. ورغم رصد أن العدد الأكبر من الدول العربية قد حقق متوسطات للنمو تتجاوز تلك المحققة كمتوسط عالمي وكمتوسط للدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن ذلك الأمر ليس بالمستغرب في ضوء طبيعة ومتطلبات المرحلة التنموية التي تنتمي إليها الدول العربية كما سبق التقديم. من جانب آخر لا يُمكن ذلك الرصد من استخلاص نتائج أو تفسيرات قاطعة لذلك التباين، حيث نجد أن قائمة الدول العربية الأعلى نمواً (على المستوى العربي) تتضمن دولاً ذات موارد نفطية مرتفعة الدخل وتحتل الترتيب الأعلى في التنمية البشرية HDI مثل قطر، ودولاً أخرى لا تتمتع بوفرة في الموارد النفطية، ومتوسطة الدخل ومتوسطة التنمية البشرية مثل لبنان ومصر. وكذلك الحال في قائمة الدول التي تقل عن المتوسط العربي، والتي تضم دولاً ذات موارد نفطية ومرتفعة الدخل والمستوى التنموي مثل السعودية والكويت والإمارات وأخرى ذات موارد نفطية أقل وتنتمي للفئة المتوسطة والمنخفضة الدخل وكذلك التنمية مثل تونس والمغرب وموريتانيا. يتطلب تحليل تلك النتائج مراجعة كافة العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وفقاً لكل حالة

من حالات الدول العربية، والتي ترتبط بكافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية والإقليمية والدولية التي واجهتها كل دولة من الدول العربية خلال تلك الفترة، وهي العوامل التي تتباين بشدة بين الدول العربية. إلا أن ما يجب التوقف عنده هو ملاحظة أن معظم الدول العربية لم تحقق المتوسطات المحققة في دول صاعدة ونامية مقارنة مثل الصين وكوريا اللتان ينخفض متوسط دخل الفرد فيهما عن نظيره في العديد من الدول العربية، هذا مع الاخذ في الاعتبار تباين حجم الاقتصاد والمساهمة في الاقتصاد العالمي بين تلك الدول والدول العربية لاسيما تلك التي حققت معدلات نمو أعلى. ففي الوقت الذي مثّل فيه حجم الاقتصاد لدولة مثل الصين نحو ١٥,٨٦% من الاقتصاد العالمي للعام ٢٠١٨، فقد اقتصر حجم الاقتصاد العربي ككل على ٣,٢٤% فقط من الاقتصاد العالمي لذات العام (world bank,2019). وتجدر الإشارة أن تحليل هذا المتوسط المتحقق للنمو الاقتصادي العربي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ اتسم بجانب عدم كفايته بمستويات عالية من التذبذب أو التقلب وواجهت معظم الدول العربية مستويات عالية من التقلب/التذبذب مقارنة بالدول والأقاليم محل المقارنة. وكانت الدول العربية الأعلى نمواً هي ذاتها الأعلى تقلباً لاسيما قطر ولبنان. في حين حققت دول مثل مصر والأردن أقل معدلات التقلب في النمو على مستوى الدول العربية. (الشكل رقم ٢).

شكل رقم (2): تقلبات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ودول وأقاليم مقارنة خلال الفترة 2018 - 1990

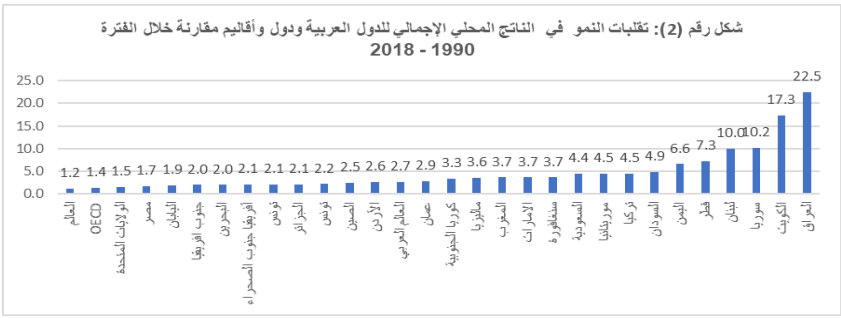

المصدر: حسابات الباحث استناداً لقاعدة بيانات Conference board (2020)

كما يلاحظ أن كافة الدول العربية حققت معدلات تقلب في نموها الاقتصادي بما يتجاوز ذلك المحقق في المتوسطات للعالم وللدول المتقدمة (OECD). كما أن معظمها (دون مصر) حقق معدلات تقلب تتجاوز تلك المحققة في دول وأقاليم نامية وصاعدة مثل جنوب إفريقيا وإقليم إفريقيا جنوب الصحراء. وهي الأمور التي تهدد استدامة النمو في الدول العربية لاسيما في الدول التي تواجه مستويات أكثر ارتفاعا في هذا التقلب والتي

تواجه أيضاً مستويات عالية من الإشكالات التنموية الهيكلية إضافة لانخفاض متوسط النمو فيها عن نظيره لمجمل الدول العربية، مثل موريتانيا، والسودان، والمغرب. من جانب آخر ولإلقاء مزيد من الضوء على وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠١٨، تمّ تقسيم تلك الفترة إلى ٧ فترات وذلك سعياً لاستخلاص تفسيرات لوتيرة وأنماط هذا النمو على مستوى الدول العربية، بواقع ٤ سنوات لكل فترة باستثناء الفترة الأولى التي اشتملت على خمس سنوات (الجدول رقم ١).

جدول رقم (١) متوسطات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ودول مقارنة خلال سنوات الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨

الدولة/الفترة	١٩٩٤/١٩٩٠	١٩٩٨/١٩٩٥	٢٠٠٢/١٩٩٩	٢٠٠٦/٢٠٠٣	٢٠١٠/٢٠٠٧	٢٠١٤/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٥
قطر	1.83	10.88	5.67	12.93	2.71	6.34	2.36
تركيا	3.54	6	0.77	7.54	4.27	7.1	4.69
الإمارات	4.71	5.14	4.76	7.93	-0.23	5.08	2.59
البحرين	3.93	3.04	4.58	6.42	4.14	3.79	2.95
مصر	2.54	5.74	4.09	5	6.02	2.59	4.42
الأردن	4.43	3.62	4.35	6.26	3.78	2.75	2.11
السودان	2.15	6.46	5.43	7.02	2.27	0.25	1.38
تونس	5.07	4.92	3.77	4.8	4.5	1.94	1.66
عمان	4.76	4.06	2.49	1.57	5.19	4.41	2.64
السعودية	6.04	1.69	-0.61	6.62	4.83	5.26	1.78
الكويت	4.72	2.08	1.49	10.77	5.61	4.31	0.41
الجزائر	-0.85	3.39	3.82	4.64	-0.37	3.15	2.55
الولايات المتحدة	2.38	3.77	2.85	3.2	5.03	٢,٠	2.35
جنوب إفريقيا	0.06	2.58	3.2	4.49	15.19	2.43	0.94
العراق	-15.99	3.11	8.49	6.33	4.76	7.1	3.52
اليمن	4.89	5.24	4.32	4.03	0.64	-1.68	-10.44
اليابان	1.91	1.43	0.76	1.69	4.52	0.93	1.13
سوريا	8.51	3.13	2.11	3.89	0.42	-18.12	-1.66

المصدر: حسابات الباحث استناداً لقاعدة بيانات Conference board (2020)

أظهر هذا التقسيم عدد من النتائج أهمها أن معظم الدول العربية حققت معدلات نمو مرتفعة في الفترات الثلاث الأولى الممتدة منذ العام ١٩٩٠ حتى العام ٢٠٠٦، في حين شهدت الفترات اللاحقة تراجعاً عاماً في معدلات النمو. وكانت أعلى معدلات التراجع أو التباين بين هاتين الفترتين في دول عربية غير متجانسة في ظروفها ومواردها وطبيعة تحدياتها التنموية. حيث كانت أعلى معدلات التراجع في سوريا واليمن وقطر والسودان والإمارات. ليستمر هذا التباين، ولكن بوتيرة أقل في حالة تونس والأردن والكويت، والجزائر والبحرين. في مقابل ذلك فقد استقرت قيمة متوسط النمو لهاتين الفترتين في حالة مصر، وارتفع هذا المتوسط للنمو في الفترة الأخيرة مقارنة بنظيرتها الأولى في كل من السعودية وعمان والعراق. وكما تمت الإشارة فإن هذا التراجع والتفاوت فيما بين معدلات النمو بين الدول العربية يرتبط بعوامل تتنوع وفق ظروف كل دولة لتتراوح بين تقلبات وتراجع أسعار النفط، أو تداعيات الأزمة المالية العالمية، أو التوترات والصراعات الداخلية أو الخارجية، أو مستويات المؤسسية وكفاءة الإدارة الحكومية أو مزيج بين تلك العوامل. يوضح ذلك أن الدول العربية ذات الموارد النفطية (حالة قطر، والإمارات) وكذلك الدول العربية التي واجهت مستويات عالية من عدم الاستقرار أو الاضطرابات (حالة سوريا واليمن والسودان) قد اشتركوا في ظاهرة تراجع معدلات النمو في الفترات ما بعد العام ٢٠٠٦، مقارنة بالفترات السابقة. كما يلاحظ أن الدول العربية التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو أعلى في الفترة الأخيرة مقارنة بالفترة الأولى تتباين في مواردها النفطية وظروفها الاقتصادية ممثلة في السعودية، وعُمان، والعراق. وإن كان التفسير في حالة العراق يرتبط بشكل مباشر بتدني معدلات نموه في سنوات الفترة الأولى لاسيما الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٤ التي بلغ فيها نحو (-١٦,٠%) (الشكل رقم ٣).

الشكل رقم (3): تطور متوسط النمو الاقتصادي في الدول العربية ودول مقارنة للفترتين 1990 - 2006، 2007 - 2018

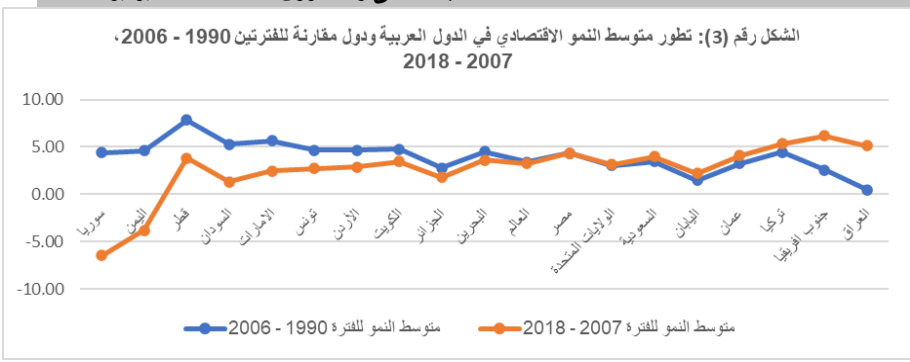

المصدر: حسابات الباحث استناداً لقاعدة بيانات Conference board (2020)

مقابل ذلك يوضح الأداء المقارن أن دولاً صاعدة مثل جنوب إفريقيا وتركيا، ودول متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان، حققوا معدلات نمو أعلى في الفترة الثانية ما بعد العام ٢٠٠٦. وذلك رغم ما شهدته تلك الفترة من تداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨/٢٠٠٧) الحادة على تلك الدول بشكل خاص. ليظهر في المحصلة معاناة النمو الاقتصادي في كافة الدول العربية من إشكالات حقيقية سواء في انخفاض معدلات نموه في بعض الدول، والارتفاع في حدة تقلباته كما في البعض الآخر، وتذبذب وتيرته عبر الفترات الزمنية المتتابعة كما في بعضها الأخر. وجميعها ظواهر لا تُمكن من بناء مسار مستدام للنمو لاسيما في الدول التي تجمع بين أكثر من ملمح من تلك الظواهر.

ثالثاً: كفاية التحول الهيكلي في الاقتصادات العربية ومدى مساندته للنمو المستدام.

إن المتتبع للتاريخ الاقتصادي والتنموي للدول المتقدمة سابقاً ونظيرتيها الصاعدة والنامية لاحقاً، يتبين بوضوح أن نجاح تلك الدول وتقدمها الاقتصادي قد ارتبط بشكل مباشر بقدرتها على تعديل هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونجاحها في خلق هياكل جديدة أكثر ديناميكية ومواكبةً وحداثةً، وكذلك أكثر استجابة للتغيرات والتطورات في متطلبات المنافسة العالمية. بحيث ينعكس نموها الاقتصادي المرتفع على تحول هياكلها الاقتصاديةstructural transformation، كما أن ذات الهياكل الاقتصادية الجديدة أو المُطورة ستعود لتدفع من هذا النمو في علاقة حميدة متبادلة السببية. فيما أصبح يطلق عليه النمو التحولي Transformative growth أي النمو القائم أو الداعم للتحول الهيكلي (Herrendorf., et.al. 2013). حيث ينعكس النمو الاقتصادي على تغيير ترتيبات الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، وما يرتبط بها من نمط توزيع وتخصيص عوامل الإنتاج المختلفة ليس فقط بين القطاعات الاقتصادية، بل أيضا

على مستوى الأنشطة، والمنتجات، والمناطق، والوظائف (Olga., et. al, 2010). وهي الممارسات التي توثقت تطبيقاً في تجارب النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة قديماً وفي تجارب النمو في الدول الصاعدة لاحقاً. حيث أمكن تمييز أهم مراحل هذا التحول أو التغير في الهياكل الاقتصادية وفق المسار التاريخي لكافة التجارب الدولية (للدول المتقدمة والصاعدة) في تحول هياكل الاقتصاد من القطاعات والأنشطة الأولية مثل التعدين والزراعة إلى التصنيع، ثم التحول من الأنشطة الصناعية المرتبطة بالموارد الطبيعية والكثيفة الاستخدام للعمالة والقليلة المهارة إلى أنشطة صناعية أعلى قيمة ومحتوى تكنولوجي، ثم التحول بعد ذلك صوب زيادة حصة قطاع وأنشطة الخدمات لاسيما الإنتاجية، ثم التحول صوب أنشطة الخدمات الأكثر تضميناً للمحتوى المعرفي أو التكنولوجي. على أن يصاحب هذه التحولات تغير في نوعية الموارد البشرية، والقدرات المؤسسية والتنظيمية، بجانب تغير وارتقاء في إتاحة البنى والمرافق التحتية والإنتاجية المساندة (Frank,2015). وقد توسعت الأدبيات والدراسات التطبيقية لرصد وتقدير العلاقات بين النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي، وبين التغيير الهيكلي ومختلف المتغيرات الاقتصادية مثل النمو والصادرات والإنتاجية والتشغيل. ويتم التركيز هنا على تلك الدراسات التي سعت لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي معبراً عنه بمتوسط دخل الفرد والتغيير الهيكلي. حيث توصلت هذه الدراسات إلى قوة وجوهرية العلاقة التي تحكم بين هذين المتغيرين، وإن اختلفت في تقديرها لاتجاه السببية، حيث توصل عدد منها إلى أن تحقيق التغيير/التحول الهيكلي Structural transformation هو المسبب للنمو الاقتصادي (Sutton: 2001). في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن النمو الاقتصادي هو المسبب للتغيير الهيكلي، وأن تحقيق هذا النمو هو شرط مسبق لإنجاز التغيير الهيكلي، مدفوعاً بتأثيرات نمو الدخل ونمو الطلب (Amable2000). إلا أن دراسات أخرى قد توصلت لوجود هذه العلاقة الإيجابية وبمعدل ارتباط أعلى، ولكنها ليست بين التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي، بل بين سرعة التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي، حيث إن سرعة وتيرة إنجاز التغيير الهيكلي هي المسبب للنمو لاسيما في حالة الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، أما في بدايات التغيير الهيكلي (عند بدء مراحل التغيير الهيكلي في الدول المتقدمة) فقد كانت العلاقة أكثر موثوقية بين تحقيق التغيير

الهيكلي من جانب والنمو الاقتصادي من جانب آخر(Olga and Lelio, 2010) . ورغم أن الدول العربية قد انطلقت في مساراتها التنموية منذ منتصف القرن الماضي، وحققت معدلات متفاوتة من النمو وكانت في المجمل أقل من المعدلات المطلوبة لإنجاز التنمية المستدامة، فقد واجه هذا النمو إشكالية إضافية وهي ارتكازه إلى حد بعيد على ذات الهياكل الاقتصادية والإنتاجية التقليدية القائمة في الدول العربية، ولم يكن لهذا النمو تأثير ملموس على تحول تلك الهياكل باستثناء فترة الخمسينيات من منتصف القرن الماضي والفترات الأولى عموماً من استقلال الدول العربية. حيث يشير الواقع التاريخي إلى تمكن الدول العربية من انجاز المراحل الأولى للتحول الهيكلي المرتبط بتراجع والتحول من الأنشطة الاقتصادية الأكثر ارتباطاً واعتماداً على الموارد الطبيعية (القطاع الزراعي والأولى) إلى الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة ممثلة في الصناعات الاستخراجية والصناعات التقليدية منخفضة أو متوسطة التكنولوجيا. في حين يشير الواقع إلى عدم تمكن الدول العربية وبوتائر متفاوتة من تحقيق استمرارية مسار التغيير الهيكلي وفق المسار التاريخي للدول المتقدمة والصاعدة، حيث لم تتمكن من تطوير هياكلها الاقتصادية والإنتاجية صوب أنشطة ومنتجات (سلعية وخدمية) أكثر تضميناً للمكون المعرفي. ونظراً لما يتطلبه انجاز مثل هذا الانعكاس للنمو على التحول الهيكلي، فقد تمّ تقييم تطور تلك الهياكل لسنوات مختارة للفترة (١٩٨٥ – ٢٠١٨)، حيث لم يتم رصد تغير ملموس في هياكل الاقتصادات العربية طوال تلك السنوات، وبقيت أنشطة الخدمات لاسيما الخدمات غير الإنتاجية، والصناعات الاستخراجية مستحوذة على النصيب الأكبر من تلك الهياكل. وافتقد هذا المسار إلى رصد تنامي واضح لحصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وبقيت حصتها متراوحة بين ٩,٥% – ١١,٥% خلال ٣٣ عام كما يوضح هذا الشكل (٤). أخذاً في الاعتبار أن هذا الهيكل يأتي في ظل ضعف مساهمة الاقتصاد العربي أساساً في الاقتصاد العالمي، حيث مثلت الصادرات العربية في المتوسط نحو ٣,٠% فقط من إجمالي صادرات العالم، كما اقتصرت نسبة الصادرات العربية المصنعة لإجمالي الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ على نحو ٩,٤٢% فقط.

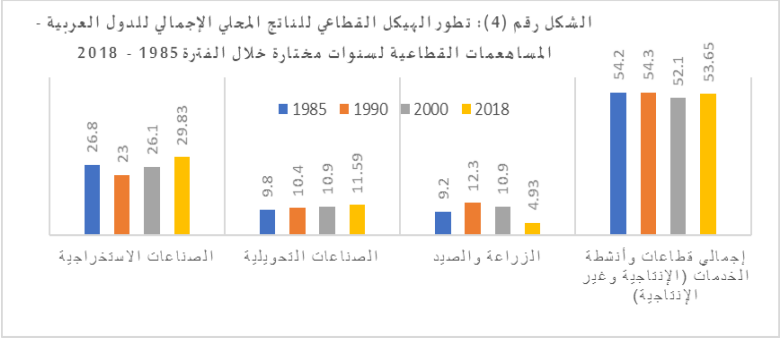

المصدر: World bank (2020)

من ناحية أخرى، رغم تمكن عدد من الدول العربية مثل تونس والأردن والمغرب، من تحقيق تطوير في نسبة هذه الصادرات، إلا أن معظم الدول العربية لم تحقق معدلات مناظرة وجاء معظمها بعيداً عن المتوسط العالمي وبالتبعية عن ذلك المعدل المتحقق في دول المقارنة من الدول الصاعدة مثل الصين وكوريا وتركيا وذلك وفقا للأداء المتحقق للعام ٢٠١٨. في دلالة واضحة على عدم تمكن الدول العربية في المحصلة من مواصلة النمط التاريخي المفترض لإنجاز باقي مراحل التحول الهيكلي ومن ثم نمو اقتصادي مستدام يقوم على تنويع هياكل الاقتصاد وتحسينها. يبرز ذلك التحليل قصور وانفصام العلاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية، وإنجاز التحول في الهياكل الاقتصادية، واقتصار الجهود على إجراء تحسينات ضمن الهياكل القائمة، دون السعي لاستحداث هياكل وأنشطة جديدة ذات قيم مضافة أعلى تتسم بسرعة نموها، بما يدعم تحسين الإنتاجية والنمو المستدام (الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢) تطور نسبة الصادرات المصنعة لإجمالي قيمة الصادرات في عدد من الدول العربية ودول مقارنة لسنوات مختارة للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ (%)

الدولة	1990	1991	1992	1993	2000	2018
الصين	71.58	75.72	78.73	80.61	88.22	93.37
كوريا	93.52	92.83	92.83	93.14	90.75	87.79
تونس	69.11	68.85	72.87	75.1	٧٧,٠٠	81.1٠
تركيا	67.88	65.77	71.34	71.85	81.24	80.88
الأردن	50.79	45.67	49.75	50.94	60.54	74.91
المغرب	52.25	54.17	55.1	56.75	64.09	71.62
ماليزيا	53.78	60.6	64.41	69.65	80.43	69.5
مصر	42.47	30.66	35.32	32.9٠	38.43	51.7٠

جدول رقم (٢) تطور نسبة الصادرات المصنعة لإجمالي قيمة الصادرات في عدد من الدول العربية ودول مقارنة لسنوات مختارة للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ (%)

البحرين	44.09	38.72	31.66	34.89	9.85	20.27
السعودية	7.07	6.42	9.12	5.7٠	7.08	16.33
عمان	5.16	8.67	11.6٠	14.74	8.87	15.74
الامارات	12.27	12.27	17.81	28.2٠	2.31	13.98
قطر	15.69	14.32	13.97	16.58	8.59	11.11
الجزائر	2.64	2.18	3.03	3.47	2.31	4.27
العالم	69.94	69.59	71.36	72.12	71.16	68.79
الدول العربية	17.85	13.13	14.99	17.25	9.33	17.87

المصدر: world bank, (2019)

رابعاً: تقييم مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية: استدامة النمو في ضوء دلالات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP.

فيما يتعلق بتحليل وتقييم مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، وفي ضوء ما أصلته النظرية الاقتصادية من تقدير دالة النمو استناداً لمصادره التي أسهمت في إنتاجه، والمتمثلة في العمل ورأس المال، إضافة إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFPوفقاً لروبرت سولو وتطبيقاً لمنهجية دالة إنتاج كوب دوجلاس Cobb–Douglas production function (Hsieh. and Kne, 2000). هذا إضافة لما أوضحته مسارات النمو الاقتصادي وبخاصة في المدى الطويل للدول المتقدمة ونظيرتها الصاعدة، وفق النموذج الكلاسيكي الحديث وافتراضاته، من ارتباط تحقق النمو واستدامته بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تعبر عن نمو في الناتج الحقيقي (output)يتجاوز نمو المدخلات (input) (Hornstein and Krusell,1996). والتي تعكس الكيفية التي تقوم من خلالها الدول باستخدام المدخلات بكفاءة وكثافة في عملية الإنتاج متضمنة بموجب افتراضات معينة مستوى التكنولوجيا أو المعرفة. حتى أن التباين التاريخي والمعاصر في تلك الإنتاجية هو المصدر الحقيقي للتفاوتات القائمة فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض (Kohli,2015). مما لا شك فيه أن تلك التباينات ترتبط بتركيبة هياكل الأنشطة القائمة في الدولة، إضافة للأبعاد الأخرى المؤثرة في العملية الإنتاجية وكلفة الأعمال مثل المرافق والخدمات والموارد البشرية والمؤسسية. كما أنها دون شك متأثرة بمعدل النمو الاقتصادي ذاته. وسعياً لتقييم مصادر النمو الاقتصادي العربي للتأكد من مدى قدرته على الاستدامة وفق معيار النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. واستناداً لبيانات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومصادره (العمل، ورأس المال، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) وذلك وفق منهجية (conference–board) القائمة بدورها على أساس منهجية سولو لتقدير النمو، مع

تقدير نمو الناتج، ونمو مدخلات العمل، ونمو مدخلات رأس المال، ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال التغير المحسوب على أساس اللوغاريتم الطبيعي لتلك المتغيرات. وكما يوضح (الجدول رقم ٣) يظهر اعتماد النمو الاقتصادي بشكل أساسي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة منذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠١٨، على النمو الأفقي لمدخلي العمل ورأس المال، باستثناء تونس التي حققت أفضل المعدلات العربية في النمو الرأسي المتمثل في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حتى أنها تجاوزت المعدلات المحققة في عدد من دول المقارنة.

جدول رقم ٣: مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية ودول مقارنة كمتوسط عام للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ (%)

الدولة	متوسط النمو السنوي للناتج	متوسط النمو السنوي لرأس المال	متوسط النمو السنوي للعمالة	متوسط النمو السنوي TFP
الجزائر	2.65	1.74	2.04	-1.13
مصر	4.23	2.88	2.04	-0.69
جنوب إفريقيا	2.23	1.37	1.06	-0.2
السودان	4.07	2.31	2.13	-0.37
تونس	3.82	1.57	1.32	0.93
اليابان	1.12	1.66	0.17	-0.72
ماليزيا	5.61	4.1	1.39	0.12
سنغافورة	5.7	3.62	1.72	0.35
كوريا الجنوبية	4.92	3.44	0.37	1.11
تركيا	4.52	3.1	1.58	-0.16
البرازيل	2.07	1.18	1.2	-0.32
البحرين	4.26	3.35	1.91	-1
العراق	1.85	-0.8	0.86	1.79
الأردن	4.17	2.38	2.33	-0.54
الكويت	3.39	3.46	0.88	-0.94
عمان	3.61	3.08	1.72	-1.2
قطر	7.68	6.27	1.55	-0.14
السعودية	3.44	4.03	1.45	-2.04
سوريا	0.65	1.27	0.88	-1.5
الإمارات	4.42	2.65	1.77	0
اليمن	1.67	2.57	1.93	-2.84
الولايات المتحدة	2.42	1.21	0.83	0.38

المصدر: حسابات الباحث استناداً لقاعدة بيانات Conference board (2020)

كما يظهر أن معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان سالباً في معظم الدول العربية، وأن قائمة الدول العربية الأكثر تأخراً (سلبية) في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد شملت دولاً من مختلف التصنيفات التنموية ممثلة في اليمن، والسعودية، وسوريا، وعُمان، والجزائر، والبحرين، والكويت، ومصر، والأردن، والسودان، وقطر. كما لم تتمكن باقي الدول العربية وبنسب متفاوتة من مجاراة الأداء المتحقق في دول المقارنة.

بشكل عام جاء هذا القصور في تركيبة مصادر النمو الاقتصادي العربي نتيجة عوامل تتباين فيما بين هذه الدول، حيث ترتبط في بعض الدول بكثافة نمو رأس المال كما في حالة الدول النفطية عموماً، أو بنمو قوة العمل كما في حالة الدول التي تتمتع بحجم سكاني كبير مثل مصر، كما أنه على مستوى حالة مثل تونس التي حققت أعلى معدلات نمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فيلاحظ كذلك أنها كانت الدولة الأكثر تميزاً في نوعية هياكلها الإنتاجية حيث المساهمة الأعلى للصناعات التحويلية في الإنتاج والتصدير على مستوى الدول العربية. الأمر الذي يدلل على الارتباط التنموي بين تطوير كلا البعدين الخاصين بتعديل وتطوير هياكل الإنتاج من جانب، ودفع النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من جانب آخر.

خامساً: البعد النوعي للنمو الاقتصادي العربي

١/٥: نوعية النمو الاقتصادي العربي في إطار دلالات المحتوى التقاني للصادرات.

يمثل نمو قطاع وأنشطة الصناعات التحويلية، أحد أهم روافد النمو الاقتصادي المفضي للتغيير الهيكلي في المراحل التنموية التي تنتمي إليها كافة الدول العربية، وقد أظهرت البيانات اقتصار حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في المجمل فيما بين ٩ إلى ١١% خلال السنوات ١٩٩٠ – ٢٠١٨. ويعنى هذا الجزء من الدراسة بالسعي لتحليل نوعية النمو الاقتصادي العربي باستخدام دلالات مخرجات أنشطة الصناعات التحويلية في الدول العربية ومدى تضمينها لمحتوي معرفي أعلى اعتماداً على مؤشر نسبة الصادرات السلعية عالية التكنولوجيا لإجمالي الصادرات في الدول العربية. أو لإجمالي الصادرات عالية المحتوى التكنولوجي عالمياً.

تظهر البيانات التدني الواضح لقيمة ونسبة هذه الصادرات في كافة الدول العربية بنسب متفاوتة، وهو الأمر الذي يرتبط عملياً بثبات وبطء تحول هياكل الإنتاج واستمرار سيادة ذات الهياكل للأنشطة الصناعية التقليدية ممثلةً في أنشطة صناعة التكرير، والصناعات الغذائية، والمنسوجات، والحديد والصلب، والأسمدة، والبتروكيماويات، وغيرها من الأنشطة الصناعية التي لا تتمتع بارتفاع قيمتها المضافة أو محتواها التقني (WITS,2019). حيث اقتصرت الأهمية النسبية للصادرات السلعية ذات المستوى التكنولوجي والمعرفي المتقدم على نحو ٦,٢% من إجمالي الصادرات في الدول

العربية. كما بلغت نسبتها في عدد من الدول العربية التي تحتل فيها أنشطة الصناعات التحويلية أهمية نسبية عالية نسبياً مثل تونس والمغرب والأردن ومصر نحو ٧,٣٩%، ٣,٨٤%، ١,٨%، ٠,٨٨% في كل منهم على التوالي. مقابل ذلك تركز الجانب الأكبر من الصادرات العربية في السلع من الموارد الطبيعة والمواد الأولية والمنتجات منخفضة المحتوى التكنولوجي. في حين بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالي الصادرات في دول المقارنة لاسيما الدول الصاعدة نحو ٣١,٠% في الصين، ونحو ٣٦,٣% في كوريا ١٦,٣، وبلغ كمتوسط عالمي نحو ١٧,٩%.

مما يظهر هذا الضعف في الأداء النوعي والكمي للصادرات العربية، ما توثقه البيانات الدولية من اقتصار متوسط مساهمة الصادرات من السلع عالية التقانة للدول العربية مجتمعة على نحو ٠,١٥% فقط من إجمالي صادرات تلك المنتجات عالمياً وذلك وفق بيانات العام ٢٠١٨، وبما يعادل نحو ٣,٤٤ مليار دولار لإجمالي الدول العربية، وذلك مقابل بلوغ هذه النسبة كمتوسط عالمي لذات العام نحو ١٧,٩%، وبما يعادل نحو ٢,٢٥٠ تريليون دولار للعام ٢٠١٨. حيث تركز الجزء الأكبر من صادرات تلك المنتجات عالمياً في الصين (٢٦%)، وألمانيا (٨,٥٧%) والولايات المتحدة (٧,١٧%) وسنغافورة (٦,٩٣%) وكوريا (٦,٢٠%) وفرنسا (٦,١٤%) واليابان (٤,٢٠%)، لتستحوذ ٧ دول متقدمة وصاعدة ونامية على نحو ٦٣,٢% من الصادرات العالمية عالية التقانة، في حين تخلفت كافة الدول العربية عن اللحاق أو المواكبة لهذا التوجه، حتى أنها لم تصل مجتمعة للمعدل المحقق في دول نامية مثل المكسيك أو تايلاند أو الفلبين التي ساهمت بنحو ٢,١٣%، ١,٤٣%، ١,٢٢% في صادرات العالم من السلع عالية التقانة لكل منها على التوالي. علماً بأن هذه الدول يقل الدخل فيها عن نظيره السائد في العديد من الدول العربية، كما أنها تعاني من تحديات تنموية عميقة تفوق في العديد من الحالات تلك التي تواجهها معظم الدول العربية (الملحق رقم ١) (World bank,2019).

٢/٥: النمو الاقتصادي العربي في إطار دلالات المؤشر العالمي للتعقيد/التطور الاقتصادي Economic complexity Index للدول العربية ودول المقارنة عالمياً.

يمكن الاسترشاد بنتائج المؤشر العالمي المعني بقياس التعقيد الاقتصادي أو التعقيد الإنتاجي (للصادرات)، لرصد وتوثيق طبيعة ونوعية الأنشطة التي أسهمت في النمو الاقتصادي في الدول العربية، وهو المؤشر المعتمد على قياس مدى تطور هيكل ونوعية قوائم الإنتاج الوطني الموجهة للتصدير، وما تتضمنه من محتوى معرفي وتقني. حيث يعتمد هذا المؤشر في جوهره على دلالات المزايا النسبية الظاهرة RCA لقوائم الصادرات في الدولة. وأن الاقتصاد القادر على امتلاك هياكل إنتاجية تقوم بإنتاج سلع ومنتجات عالية المحتوى التكنولوجي مثل الطائرات والإلكترونيات والصناعات الدقيقة

والأجهزة الطبية وما إلى ذلك، هي بالضرورة الاقتصادات التي تمتلك شبكات واسعة من المؤسسات والأسواق المتطورة والمتشابكة Sophisticated فلا يمكن إنتاج مثل هذه المنتجات في اقتصادات أولية تفتقر إلى شبكات أعمال ومعارف وهياكل اقتصادية وإنتاجية معقدة. تمثل بدورها القوام الأكبر ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي. وتعتمد منهجية المؤشر على القياس للدول التي بلغ عدد سكانها أكثر من ١,٢٥ مليون نسمة، والتي يبلغ حجم تجارتها أو يزيد عن مليار دولار، وللمنتجات التي تبلغ صادراتها أو تزيد عن ١٠ مليون دولار (Economic Complexity index 2019). وقبل تحليل واقع الدول العربية في هذا المؤشر، تجدر الإشارة لما وثقته العديد من الدراسات التطبيقية المعنية برصد أو تقدير العلاقة المباشرة والتأثيرات المقدرة بين متغير التعقيد الاقتصادي والنمو الاقتصادي، من التأكيد على قوة هذه العلاقة وذلك استناداً لما تقوم عليه منهجية احتساب هذا المؤشر القائم على تحليل العلاقات بين الدول والمنتجات التي تصدرها وهو ما يعكس كما سبق التقديم المعرفة المضمنة في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد embedded knowledge. تلك المعارف التي تمثل جوهر نظريات ونماذج النمو الداخلي Stojkoski)(and Kocarev,L.,2017 . أظهرت نتائج تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي في اقتصادات الدول العربية وبعض دول المقارنة لسنوات مختارة للفترة منذ العام ١٩٧٠ حتى العام ٢٠١٧ العديد من النتائج التي يجب التوقف عندها، وأهمها: القصور الشديد في أداء معظم الاقتصادات العربية في الانخراط ضمن الدول المنتجة والمصدرة للمنتجات ذات الكثافة في المحتوى المعرفي. أما فيما يتعلق بوتيرة التطور فقد تمكنت بعض الدول العربية من تحسين قدراتها في إنتاج وتصدير منتجات أكثر تضميناً للمحتوى المعرفي عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام ١٩٧٠، مثل السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وعُمان. من جانب آخر فقد أظهر المؤشر تراجع نوعية هياكل الإنتاج والتصدير في عدد من الدول العربية خلال الفترة محل المقارنة لاسيما في لبنان، والأردن، ومصر، والمغرب، وسوريا، والجزائر، والسودان. وهي الدول التي لا يتمتع معظمها بوفرة الموارد كما هو الحال في الدول النفطية، والتي تواجه كذلك مستويات أعلى من اشكالات التنمية، بمعنى أنه كان يُفترض بتلك الدول أن تكون أكثر اندفاعاً لتطوير هياكل اقتصادية أكثر تنوعاً، ومنتجات أكثر تضميناً للمحتوى التقني. حيث توضح بيانات الأداء المقارن للدول العربية، أنه وفقاً لنتائج هذا المؤشر للعام ١٩٧٠ كانت لبنان هي أفضل الدول العربية أداءً، حتى أنها تفوقت على دول المقارنة الصاعدة مثل كوريا والصين وسنغافورة والمكسيك وتركيا. حيث بلغت قيمة هذا المؤشر لـــ "لبنان" ٠,٦٤٧٥٧٤، مقابل بلوغها لدولة مثل كوريا ٠,٦٢١٨٧٣. إلا أن الفترات والعقود اللاحقة شهدت تغيراً في هذا الأداء واتساعاً لحجم الفجوة. حيث بلغت قيمة هذا المؤشر عام ٢٠١٧ نحو ٠,٠٨٠٣٢٥٦ في "لبنان" متراجعاً بنحو ٨٧,٦% من قيمته عام ١٩٧٠، مقابل بلوغ قيمة هذا المؤشر في "كوريا" ١,٧٧٦١٣ محققة نمواً قدره نحو ١٨٥,٦% عام ٢٠١٧ مقارنة بمستواه عام ١٩٧٠. كذلك ففي الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدول العربية من تحقيق تطور إيجابي وفقاً لنتائج هذا المؤشر خلال

الفترة محل القياس مثل السعودية، فإن الأداء المقارن بدول مثل الصين والمكسيك وسنغافورة وتركيا وماليزيا، يوضح عدم كفاية مستويات المواكبة لبناء وتعديل هياكل النمو الاقتصادي استناداً لمعيار تعقيد الصادرات (الجدول رقم ٤).

جدول رقم (٤) تطور قيمة مؤشر التعقيد/التطور الاقتصادي للدول العربية ودول مقارنة عبر العالم لسنوات مختارة للفترة ١٩٧٠ -٢٠١٧

الدولة	قيمة المؤشر للعام ١٩٧٠	الدولة	قيمة المؤشر للعام ١٩٩٥	الدولة	قيمة المؤشر للعام ٢٠١٥	الدولة	قيمة المؤشر للعام ٢٠١٧
ألمانيا	٢,٣٠٩١٩	اليابان	٣,٢٥٢١٢	اليابان	٢,٤٦٨٩٥	اليابان	٢,٣٠٩٣٨
اليابان	١,٩٧٠٠١	ألمانيا	٢,٧٧٤٥	المانيا	٢,١٥٩٥٣	المانيا	٢,٠٧٥٣٧
لبنان	٠,٦٤٧٥٧	سنغافورة	١,٢٠٥٠٧	كوريا	٢,٠٧٤٣٣	سنغافورة	١,٨٦٥٣٤
كوريا	٠,٦٢١٨٧	كوريا	١,١٨٧٠٨	سنغافورة	١,٦٧٤٤١	كوريا	١,٧٧٦١٣
الأردن	٠,٥٩٧٩٠	المكسيك	٠,٨٨٨٢٢	المكسيك	١,١٣١٧٣	المكسيك	١,٠٩٩٥٥
الصين	٠,٥٦٧٥٢	ماليزيا	٠,٤٠٧٣٥	ماليزيا	١,٠٧٥١	ماليزيا	٠,٩٧١٣٧
المكسيك	٠,٢٥٦٨٩	الصين	٠,٣٨٠٨٧	الصين	١,٠٣٥٤١	السعودية	٠,٧٤٧١٥
سنغافورة	٠,٠٦٣٣١	السعودية	٠,٢٦٢٨٨	تركيا	٠,٣٣٣٣١	الصين	٠,٦٩١٣٠
قطر	-٠,٠٧٨٥٣	الأردن	٠,٢٠٦٥٤	السعودية	٠,٣٠٧٤١	قطر	٠,٣٩٦٢٠
تونس	-٠,١٣٤٦٧	لبنان	٠,١٣٧٣٦	لبنان	٠,١٢٤٦٧	تركيا	٠,١٧٥٧٢
مصر	-٠,١٣٦٤٩	تركيا	٠,٠٦١٣٨	تونس	٠,٠٦٤٧٦	الإمارات	٠,١٢٨٦٧
المغرب	-٠,٣١٥١٣	تونس	-٠,٢٨٥٤١	قطر	٠,٠٢١٣	الكويت	٠,١١٦٠٧
سوريا	-٠,٢٠١٤٥	عمان	-٠,٣٧٩٣٣	الإمارات	٠,٠٠٨٢٣	لبنان	٠,٠٨٠٣٢
الجزائر	-٠,٢٩٨٩٢	مصر	-٠,٤٠٩٠٨	الكويت	-٠,٠١٨٩١	عمان	-٠,٠٦٠٩٠
تركيا	-٠,٥٤٥٦٨	الكويت	-٠,٤٦٧٨٨	الأردن	-٠,٠٢٠٨٨	الأردن	-٠,١٤٩٨٥
ماليزيا	-٠,٦٧٨٨٠	قطر	-٠,٥٥٣٠١	مصر	-٠,٢٢٨٧١	تونس	-٠,٢٨٧٦٢
الإمارات	-٠,٧٣٤٦٠	الإمارات	-٠,٢٧٥٤٢	عمان	-٠,٣١١٧١	مصر	-٠,٣١٩٧٥
السعودية	-٠,٨٧٩٢٥	المغرب	-٠,٧١٣٤٤	سوريا	-٠,٥٩٥٨٤	سوريا	-٠,٧٤٤٩٦
الكويت	-٠,٩١٦٥٢	الجزائر	-٠,٧٧٧٣٦	المغرب	-٠,٧٣٣١٣	الجزائر	-٠,٨١١٦٧
عمان	-١,١٤٨٨	سوريا	-٠,٨٧٠٠٣	الجزائر	-١,٠٠٥٩	المغرب	-٠,٨٩٢٣٥
السودان	-١,٣٠٧٨١	السودان	-٠,٩٩٠٦٩	السودان	-١,٦١٨٨	السودان	-١,٤٥٧٨٧

المصدر: استناداً لقاعدة بيانات: Atlas; 2019 – Economic complexity index

*** الدولة الأكثر تأخراً عالمياً وفقا لنتائج هذا المؤشر**

٣/٥: نوعية النمو الاقتصادي في إطار دلالات رأس المال البشري.

استناداً لما وثقته الدراسات التطبيقية ونظريات النمو الداخلي من محورية دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، يمكن تقييم جودة رأس المال البشري في الدول العربية لتحديد مدى قدرته على دفع النمو الاقتصادي ذو الطابع المستدام للاقتصادات والمجتمعات العربية. وذلك وفق منهجية البنك الدولي لقياس رأس المال البشري HCI المعني برصد جودة رأس المال البشري في العالم، والذي يتضمن مؤشرات خمسة تعالج كلا البعدين الكمي والنوعي للتعليم والصحة دولياً، حيث قام البنك الدولي بحساب مؤشر مركب لرأس المال البشري تتراوح قيمته بين (٠-١). قائم على تقييم رأس المال البشري الذي يتوقع أن يتحصل عليه طفل ولد اليوم وعندما يصل الى سن ١٨سنة أخذاً بعين الاعتبار مخاطر الصحة الرديئة والتعليم الرديء لدى الدولة أو المجتمع. يتكون المؤشر من ثلاث مكونات وهي البقاء في التعليم حتى نهاية العملية التعليمية عند ١٨ عام، ويقيس المكون سنوات الدراسة المعدلة بالتعليم المتوقع والذي يعكس كمية ونوعية التعليم. أما البعد الثالث فيعكس الحالة الصحية لرأس المال البشري والمقاسة بمعدلات البقاء على الحياة لغاية ٦٠ عام وكذلك معدلات سوء التغذية للأطفال أقل من ٥ أعوام. وبناءً على هذا الأساس فقد جاءت دولة صاعدة ممثلة في سنغافورة في الترتيب الأول عالمياً برصيد ٨٨ نقطة، في حين جاءت باقي الدول العربية وبخاصة متوسطة ومنخفضة الدخل متأخرة في هذا التصنيف. وباستبعاد دول مجلس التعاون الخليجي، الأعلى عربياً في هذا المؤشر وهي كذلك الأعلى دخلاً وتنمية بشريةً، HDI، فقد تراوحت فجوة الأداء بين الدولة الأكثر تقدماً في هذا المؤشر ممثلة في سنغافورة وباقي الدول العربية بما بين ٣٦,٤% كما في حالة الأردن لتبلغ نحو ٦٠,٢% في موريتانيا. ومما يجب التوقف عنده هو دلالة هذه المؤشرات التنموية وبخاصة فيما يتعلق بجانب المستقبل، حيث إن تحقيق الدولة كما في حالة السودان على سبيل المثال معدل (٠,٣٨)، فهذا يعني أن السودان قادر في المستقبل على الاستفادة من ٣٨% فقط من إجمالي الإنتاجية المتاحة لدى قوته البشرية. ما يعني خسارة ٦٢,٠% من إنتاجية موارده البشرية. وحتى دول مجلس التعاون الخليجي الأفضل عربياً في هذا المؤشر، لاسيما البحرين التي حققت ٠,٦٧ في هذا المؤشر، فيلاحظ أنها حققت في المقابل فجوة أداء مع سنغافورة قدرها ٢٣,٩ نقطة. رغم انتماء كلا الاقتصادين للاقتصادات مرتفعة الدخل والتنمية البشرية HDI (الجدول رقم ٥).

جدول رقم (٥): تقييم واقع رأس المال البشري في الدول العربية ودول مقارنة وفق دلالات المؤشر العالمي لرأس المال البشري – ٢٠١٨

الدولة	قيمة المؤشر	نسبة فجوة الأداء (%) *
سنغافورة	0.88	٠
البحرين	0.67	23.9
الامارات	0.66	25
عمان	0.62	29.5
قطر	0.61	30.7
السعودية	0.58	34.1
الكويت	0.58	34.1
الأردن	0.56	36.4
فلسطين	0.55	37.5
لبنان	0.54	38.6
الجزائر	0.52	40.9
تونس	0.51	42
المغرب	0.5	43.2
مصر	0.49	44.3
جزر القمر	0.41	53.4
العراق	0.4	54.5
السودان	0.38	56.8
اليمن	0.37	58
موريتانيا	0.35	60.2

المصدر: World Bank., (2019b), "human capital index"

*نسبة فجوة الأداء مقارنة بالدولة الأكثر تقدماً في هذا المؤشر ممثلة في سنغافورة – حسابات الباحث.

سادساً: البعد التشغيلي للنمو الاقتصادي العربي: الاستدامة الاجتماعية والقدرة على خلق الوظائف

سعياً لتحليل طبيعة النمو الاقتصادي من جانب قدرته التشغيلية وخلق مزيد من الوظائف Rich job growth في الدول العربية لتدعيم جوانب الاستدامة الاجتماعية. وبالتركيز على الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ يظهر تتبع معدلات البطالة في الدول العربية حالة عالية من الانفصام بين النمو والتشغيل. ففي الوقت الذي حققت فيه الدول العربية معدلات نمو تواكب وتزيد عن المتوسطات العالمية، وعن أقاليم متقدمة وصاعدة ونامية

في العالم. فإن الملاحظ أن الدول العربية على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى الوطني قد واجهت مستويات عالية من البطالة أو قصور التشغيل خلال ذات الفترة (الشكل رقم ٥).

الشكل رقم ٥: تطور معدلات البطالة في الدول العربية وعدد من أقاليم العالم لسنوات الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٩ (%)

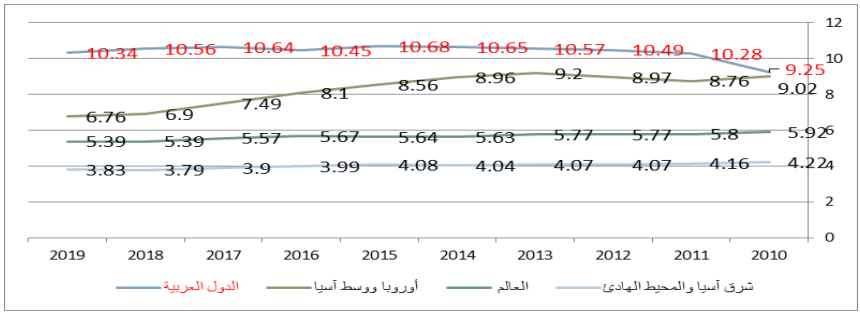

المصدر: World bank, (2020)

جاءت البطالة في الدول العربية باستثناء قطر والبحرين والكويت والامارات وعُمان أعلى من المتوسط العالمي وتجاوزت في العديد من الدول العربية ضعف ذلك المتوسط، وهو ما أدى لبلوغ البطالة في الدول العربية ككل عام ٢٠١٩ نحو ١٠,٣٤% ما يقارب ضعف المتوسط العالمي لذات العام البالغ نحو ٥,٤% (الملحق رقم ٢). ورغم رصد تراجع نسبي في معدلات البطالة عالمياً وكذلك عربياً خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ فقد بقيت الدول العربية في المتوسط هي الأعلى عالمياً طوال تلك السنوات. كما توضح البيانات المقارنة للدول العربية كإقليم أن عدم قدرة النمو على خلق الوظائف هو أمر هيكلي الطابع، ففي الوقت الذي حققت فيه الأقاليم المقارنة معدلات أقل للنمو الاقتصادي من تلك المحققة في الدول العربية، فقد تمكنت تلك الأقاليم من تحقيق معدلات بطالة أقل من نظيرتها في الدول العربية (ما يعني أن هناك حاجة لإعادة النظر في القدرة التشغيلية للنمو الاقتصادي العربي ليتأسس على أنشطة إنتاجية تدفع النمو وكذلك التشغيل على حد سواء.

سابعاً: استيفاء النمو الاقتصادي العربي لمتطلبات الاستدامة البيئية

يظهر تحليل هيكل الاقتصاد العربي بشكل عام استمرارية اعتماده على الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، والأعلى توليداً للانبعاثات، حيث لا تزال الأنشطة الاستخراجية والصناعات المرتبطة بها تمثل الركن الأساسي لهيكل الناتج العربي، ومثلت مساهمتها نحو ٣٧,٢% من الناتج الإجمالي العربي للعام كمتوسط لسنوات الفترة ٢٠١٠ –

٢٠١٨. كما تظهر استخدامات الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الاحفورية أو التقليدية مستويات متدنية للغاية في الدول العربية (شكل رقم ٧).

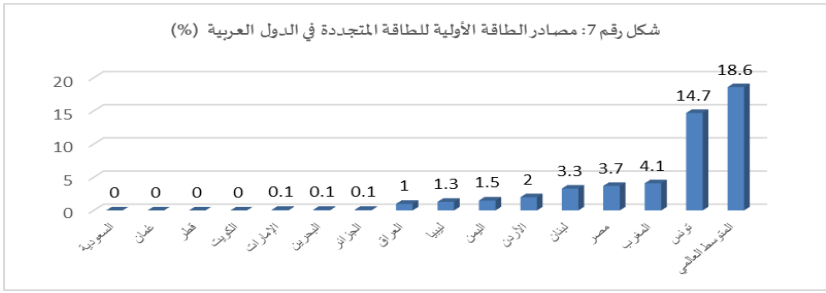

المصدر: World bank, (2019)

ورغم القيام فعلياً في حالات مثل المغرب والإمارات بالبدء في تبني وتنفيذ مبادرات لتوسيع استخدامات الطاقة المتجددة والتوجه صوب الاقتصاد الأخضر في عدد من الدول العربية الأخرى. إلا أن أفضل مستويات هذا التوظيف (نسبيا) قد تحققت في عدد محدود من الدول العربية ممثلة في تونس والمغرب ومصر ولبنان، ثم تأخذ الإسهامات في التراجع والتدني في باقي الدول العربية، حيث الاستخدام الأكثر كثافة للطاقة التقليدية/الأحفورية، ومع ذلك فإن الأمر المؤكد هو أن حجم الطاقة المتجددة في كافة الدول العربية دون استثناء هو أقل من المتوسط السائد عالمياً البالغ نحو ١٨,٦%. من جانب آخر تظهر هياكل الإنتاج والتصدير والمزايا التنافسية في الدول العربية، اعتمادها بشكل أساسي على منتجات الصناعات غير الخضراء كثيفة الكربون، مثل الصناعات الكيماوية العضوية وغير العضوية والأغذية والمشروبات وصناعات منتجات الألبان، والأسمدة، والبلاستيك، ودباغة الجلود، ومنتجات الملابس، والألمنيوم، ومنتجات التكرير، والصهر، والتعدين، وصناعات الأسمنت، والرخام، وغيرها، وهي الأنشطة التي تتسم في معظمها بكثافة الملوثات (العضوية وغير العضوية) الناجمة عنها، إضافة لكونها كثيفة الاستخدام للطاقة (High Energy Consuming Industry)، ما يجعلها في المحصلة أقل اتساقاً مع المعايير البيئية المرتبطة بدورها باستدامة المسار التنموي للدولة . وباستخدام مؤشرات الاستدامة البيئية التي تُقيم مدى مراعاة الأبعاد البيئية لأنماط التنمية القائمة، يتضح أن بعض الاقتصادات العربية التي تمكنت فعلياً من الانخراط في العديد من التصنيفات الدولية ضمن مواقع متقدمة مقارنة بباقي دول العالم بل مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة، وذلك وفق مستوى التنمية البشرية HDI، أو وفق معيار متوسط دخل الفرد، أو وفق مؤشر التنافسية الدولية GCI، والتي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً مقارنة بباقي الدول العربية وبالمتوسطات العالمية السائدة كما سبق التقديم مثل دول مجلس التعاون الخليجي، لم تتمكن من تحقيق معدلات مماثلة في

مؤشرات الاستدامة التنموية (الاستدامة البيئية)، ويظهر ذلك بوضوح من خلال مقارنة نموذج تنموي عربي خليجي ممثلا في حالة الإمارات، مع نموذج مشابه في الدول المتقدمة (ممثلا في حالة النرويج)، فرغم تشابه كلا الاقتصادين في ارتفاع الأهمية النسبية للموارد النفطية، حيث احتلت كل من الإمارات والنرويج الترتيب الدولي ٨، ١٦ في قائمة الدول الأكثر انتاجاً للنفط عام ٢٠١٧ وكذلك تشاركهما العديد من مواطن التميز في المؤشرات التنموية الدولية، حيث أظهرت مؤشرات التنافسية الدولية GCI طبقاً لتقرير المنتدى العالمي WEF حول التنافسية الدولية وقوع كلا الاقتصادين ضمن قائمة الاقتصادات الأكثر انخراطاً في المرحلة التنموية القائمة على الابتكارات، اضافة لوقوع كلا الاقتصادين ضمن قائمة الدول الأعلى تصنيف في المؤشر الدولي للتنمية البشرية HDI، علاوة على تقارب حجم السوق في كلا الاقتصادين ، وكذلك تساوي كلا الاقتصادين في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بمعدل مساهمة قدره نحو ٠,٥١%، حيث جاء الاقتصادين النرويجي والإماراتي في الترتيب ٢٩،٢٨ عالمياً في حجم الناتج المحلي الإجمالي. فإنه على الرغم من كل ذلك فإن هناك تفاوتاً واضحاً في مدى استدامة المسار التنموي بيئياً بين كلا الاقتصادين، فوفقاً لدراسة اجراها المنتدى الاقتصادي العالمي في وقت سابق للتقدير الكمي لانعكاسات البُعد البيئي على البعد التنموي لدول العالم، فقد ظهر أن قيمة مؤشر التنافسية الكلية للاقتصاد النرويجي GCI للعام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ بلغ (٥,٤٠ نقطة)، وفي حال تضمينه لمتطلبات الأبعاد البيئية للتنمية Environmental Sustainability adjusted GCI فقد أدى ذلك لارتفاعه (تحسنه) ليبلغ (٦,١٤ نقطة)، مع تطور ترتيبه الدولي من الترتيب الحادي عشر إلى الترتيب الثاني عالمياً. في حين تراجعت قيمة مؤشر التنافسية الكلية للاقتصاد الإماراتي لذات العام إثر تضمينها لمتطلبات الأبعاد البيئية للتنمية من (٥,٣٠ نقطة) إلى (٥,١٦ نقطة)، مع تراجع ترتيبه من المركز ١٢ إلى المركز ١٩ دولياً. وهو الحال الذي واجهته كافة الدول العربية بنسب متفاوتة، حيث تراجعت قيمة المؤشر الخاص بالتنافسية الكلية إثر تضمينه الأبعاد الخاصة بالاستدامة البيئية.

كذلك يؤكد تقصير الدول العربية في ربط مسار التنمية (النمو، والإنتاج والوظائف) بالاستدامة، ما يظهره المؤشر الدولي للاقتصاد الأخضر Environmental Performance Index– المعني بمتابعة التقدم المنجز في أثر النمط التنموي السائد في دول العالم على الصحة البيئية، وكذلك على حيوية النظام البيئي، وذلك استناداً لقياس ٢٢ مؤشر فرعي، فوفقاً لذات الحالات التي استخدمت للتحليل لكلا الاقتصادين الاماراتي والنرويجي. تظهر البيانات تمكن الاقتصاد النرويجي من تحقيق الترتيب العاشر عالمياً بمعدل ٧٨,٠٤% للمؤشر الكلي للاستدامة البيئية، مقابل تحقيق الاقتصاد الإماراتي الترتيب الدولي الخامس والعشرون بمعدل ٧٢,٩%، وهو الأداء الذي انسحب أيضاً وبشكل أكثر وضوحاً على باقي الدول العربية التي تذيلت هذا التصنيف الدولي

وقد تطور هذا الأداء وفق بيانات العالم ٢٠١٨ حيث تراجعت قيمة هذا المؤشر بشكل طفيف في حالة النرويج بمعدل (٠,٧%)، في حين تراجع بالنسبة للإمارات بنحو ١٩,٢% مقارنة بمستواه عام ٢٠١٤. (EPI 2014, 2018).

ورغم تقارب متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون عربياً مع المتوسط العالمي المقدر بنحو ٤,٧ طن لكل فرد سنوياً، وهو المؤشر الذي يحظى بأهمية عالية على المستوى الدولي كمؤشر لتقييم الاستدامة البيئية على مستوى دول العالم، ومدى مساندة أنماط الإنتاج القائمة لمتطلبات الاستدامة البيئية. إلا أن العديد من الدول العربية قد تجاوزت هذا المتوسط العالمي بعدة أضعاف لاسيما الدول المنتجة للنفط، بل إنها تجاوزت المعدلات المحققة في الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول للنفط عالمياً والتي تحتل مع الصين قائمة الدول الأعلى انبعاثاً للكربون خلال العقود الأربعة الماضية. وجاءت دول مجلس التعاون ضمن الدول الاعلى عالمياً في هذا المؤشر حيث جاءت قطر في الترتيب الأول عالمياً وجاءت الكويت والبحرين والامارات والسعودية في الترتيب (٤)، (٥)، (٦)، (١٠)، (١٦) على التوالي، وبلغ متوسط نصيب من الانبعاثات أكثر من ثلاثة أضعاف نظيره السائد في الدول ذات الدخل المرتفع التي تنتمي إليها دول مجلس التعاون. وجاءت دول متقدمة ونفطية مثل الولايات المتحدة في الترتيب (١٢) والنرويج في الترتيب العالمي (٣٩) (World bank,2020). من جانب آخر أظهرت وتيرة تطور هذا المتوسط اتجاهه للارتفاع في الدول العربية ككل، لاسيما تلك التي تحتل المواقع الأعلى عالمياً في هذا المتوسط للفترة ١٩٨٠ –٢٠١٦. ليبلغ متوسط هذا الارتفاع بين هذين العامين نحو ٦٠,٢% للدول العربية، ونحو ٥٧,٤% في قطر، ونحو ٥١,٧% في السعودية، ونحو ٣٧,٩% في الكويت. مقابل ارتفاعه المحدود عالمياً بمعدل نحو ١٤,٣%. بل إن البيانات توضح تراجع هذا المتوسط في دول مقارنة مثل الولايات المتحدة الامريكية بنحو ١٩,٨%، وفي الدول مرتفعة الدخل بنحو ٨,٠%، وفي الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية بنحو ١٢,٨% (الجدول رقم٦).

جدول رقم ٦: تطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية ودول واقاليم مقارنة لسنوات مختارة للفترة ١٩٨٠ – ٢٠١٦ (طن متري/فرد)

الدولة	1990	2016	معدل التغير (%)
قطر	24.72	38.9	57.36
الكويت	18.09	24.95	37.92
البحرين	25.06	22.23	-11.29
الإمارات	28.44	22.04	-22.50
السعودية	11.45	17.37	51.70

الدولة	1990	2016	معدل التغير (%)
الولايات المتحدة	19.32	15.5	-19.77
عمان	6.24	14.17	127.08
الدول مرتفعة الدخل	11.29	10.39	-7.97
أعضاء منظمة التعاون والتنمية	10.3	8.98	-12.81
الدول العربية	2.94	4.71	60.20
العالم	4.19	4.٧٩	14.٣٢

المصدر: World bank, (2020)

ثامناً: النتائج والتوصيات: سياسات المعالجة المقترحة لبناء نمو أكثر استدامة وفق التوجهات العالمية الحديثة.

أظهرت الدراسات والبحوث وكذلك تجارب الدول المتقدمة والصاعدة وكذلك النامية عبر الزمن أن نمو الاقتصاد يتمحور حول أركان أربعة أساسية ممثلة في الأرض والموارد الطبيعية، والقوى العاملة وفقاً لحجمها وكذلك نوعيتها، والتراكم أو التكوين الرأسمالي، إضافة للتغيير أو التجديد التكنولوجي وكافة العوامل المؤثرة في كيفية استخدام المدخلات الإنتاجية السابقة والتي تسمح بإنتاج ونمو المخرجات بما يتجاوز المدخلات المتاحة والنمو فيها. كما أظهرت التجارب الدولية أنه ليس من تركيبة موحدة الطابع تجمع بين تلك المكونات وتوثق مسار أو نمط وحيد لمزجها. حيث تتنوع الهبات والموارد والقدرات فيما بين الدول، وعلى كل دولة التحرك لاستخدام وتوظيف التوليفات المناسبة الأكثر قدرة على توليد مستويات عالية ومستدامة من النمو الاقتصادي.

خلّصت الدراسة الى عدم تحقق الفرضية الأساسية التي قامت عليها. حيث ظهر أن النمو الاقتصادي ببعديه الكمي والنوعي في الدول العربية بمختلف تصنيفاتها التنموية غير مستوفي لمتطلبات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وظهر واضحاً ما يواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية من تحديات موضوعية الطابع، سواء فيما يتعلق بحجم هذا النمو، أو نوعيته أو شموليته واحتوائه. والتي أدت بدورها لإعادة تغذية التحديات والاشكالات الهيكلية التي تواجه العديد من الدول العربية مثل الفقر والبطالة وارتفاع المديونية وعجز الموازين التجارية، وهي الإشكالات التي مثلت قيداً أساسياً على هذا النمو الاقتصادي كما أنها تمثل قيداً على بناء أو تطوير أو استحداث محركات جديدة للنمو على المدى الطويل. هذا بجانب القيود الأخرى مثل الإنتاجية والتراكم الرأسمالي المنتج، ورأس المال البشري والمؤسسي. والتي ترتبط أو تعكس في المحصلة طبيعة الأوضاع التنموية والبنيوية التي تقيد هذا النمو، والتي تتطلب بدورها معالجات تقوم على التشخيص الدقيق لكل منها على حدة.

على الرغم من تحقيق الدول العربية في المتوسط معدلات نمو واكبت وزادت عن المتوسطات العالمية، إلا أنها في المحصلة لا تتقارب مع المعدلات المقترحة من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنها لا توفر وتيرة أو مسار للنمو يقلص الفجوات التنموية القائمة فيها ويوفر التقارب مع الأنماط الاقتصادية والهيكلية السائدة في الدول المتقدمة أو حتى الصاعدة، فيما يطلق عليه استهداف تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفي هذا الإطار يمكن طرح حزم من السياسات التي تتوجه للتأثير في هذين البعدين، حيث العمل على مضاعفة أو على الأقل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، إضافة إلى التأثير الانتقائي في الأنشطة والقطاعات والمنتجات والهياكل التي أسهمت فيه. بمعنى الدفع الكمي والنوعي للنمو الاقتصادي العربي. حيث يمكن طرح هذه السياسات ضمن نطاقين أساسيين وهما: النطاق العريض أو الأفقي أو الوظيفي، والنطاق الرأسي أو الانتقائي. وذلك كما يلي: -

١/٨: المدخل الوظيفي لدفع النمو الاقتصادي (البعد الكمي).

يقوم هذا المدخل على ضرورة توجه الدول العربية لتنفيذ سياسات ذات طابع وظيفي Horizontal Industrial Policy تتضمن كافة أشكال السياسات التي تتسم بتأثيرها الواسع على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة، دون تمييز أو انحياز، مثل سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتعليم، والصحة، والبنية والمرافق الأساسية، والإنفاق على البحث والتطوير، وتطوير البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للدولة، إلى أخر ذلك من سياسات تنساب تأثيراتها إلى كافة القطاعات الاقتصادية. بمعنى أنها حزم السياسات التي تؤثر على التنافسية الكلية للدولة وللاقتصاد. ضمن هذا الإطار يمكن طرح عدد من الأشكال والأدوات الداعمة لتنفيذ تلك السياسات مع مراعاة خصوصيات وتحديات كل دولة، وما يمكن للاقتصاد والمجتمع ونوعية المؤسسات أن تنجزه. والتي تستهدف أساساً الحد من الإخفاقات التي قد تمنع أنشطة الاقتصاد من النمو والتطور والارتقاء، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق marker failure أو بالحكومات. وفيما يلي عرض لتلك المجالات: .(Cimoli., et, al., 2006)

المجال الأول : العمل لإقرار وتنفيذ سياسات الاستقرار الكلي وبناء منظومة متكاملة من الحوافز العامة الموجهة للأنشطة الاقتصادية: والتي تضمن الحفاظ على مسار ثابت ومجدي ومتنامي وقابل للتراكم، لمختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل مستدام وقابل للتنبؤ، وبما يتضمنه ذلك من جهود الدولة لتوفير وتأمين بيئة اقتصادية كلية مساندة للأعمال، وبخاصة الإجراءات المرتبطة بتأمين قواعد حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الأسعار، وإتباع سياسات الصرف المناسبة، وتطبيق فعال للسياسات النقدية وأسعار الفائدة، وكذلك إتباع سياسات مالية معادلة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية المنضبطة والمقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية. وذلك من خلال خطط، وسياسات عامة، وموازنات وبرامج مالية واسعة، تستهدف جميعها بناء وتطوير البنى والمرافق

الأساسية ومد شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات، وشبكات النقل البري والبحري والجوي، وتأهيل المورد البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب وتطوير القدرات والمهارات، ونشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية، وإقرار العديد من التشريعات والقوانين الاقتصادية الهادفة لتشجيع الاستثمار وحفز النمو. وقد جاء تطبيق هذه السياسات الأفقية في بداية إطلاق مسار التنمية في الدول العربية بهدف إرساء ركائز الدولة الوطنية الجديدة. وإن كان يلاحظ أن تلك الجهود على وجه العموم لم تشهد زخماً مستداماً خلال نصف القرن الماضي.

المجال الثاني: سياسات فعالة لبناء وتطوير ركائز ثابتة للابتكار العلمي والتكنولوجي. حيث يتضمن هذا المجال توجه الدول العربية لتنفيذ السياسات العلمية، والتوسع في المشروعات ذات التكنولوجيا العالية، وتمويل البحوث الجامعية، وإنشاء مراكز البحوث، ودعم البحوث والتطوير. R&D. والارتقاء بمنظومة الدعم الموجه للجوانب العلمية والبحثية بوجه عام.

المجال الثالث: إقرار السياسات الموجهة لإرساء قواعد التعلم ونقل الخبرات وتحسين القدرات التكنولوجية وتوطين المعرفة والتقانة في الأنشطة الاقتصادية في الدولة: بما يتضمنه ذلك المجال من دور الدولة في صياغة سياسات متطورة ومواكبة للتعليم والتدريب، وعقد وتنفيذ ورش عمل ونقاشات مجتمعية ومتخصصة للتنبؤ وتحديد أولويات البحوث الوطنية، ودعم التدريب الهادف لرفع القدرات، وتنفيذ خطط وبرامج لبناء وتشكيل المهارات والارتقاء، والتعاون في مجال البحوث الدولية، وتوفير حوافز للاستثمار الأجنبي.

المجال الرابع: سياسات توزيع المعلومات: والتي تتضمن آليات العمل الجماعي، وتعزيز المعايير والمواصفات القياسية، واستخدام المنتديات التشاورية، واستخدام الغرف التجارية، وتشجيع التعاون والشراكات الدولية والوطنية، وتسهيل تسويق الصناعات التصديرية، ونشر وتعميم التجارب الناجحة.

٢/٨: المدخل الانتقائي لدفع النمو الاقتصادي (التركيز على البعد النوعي للنمو) المستدام القائم على خلق الأنشطة الجديدة (المدخل الانتقائي)

تتضمن السياسات الرأسية او العمودية Vertical Policy كافة أشكال السياسات والإجراءات التي تُعبر عن التحيز أو التمييز لقطاع أو لنشاط اقتصادي معين دون غيره، بهدف التأثير في معدلات نموه، أو قدرته التصديرية، أو مستويات إنتاجيته (Rodrik, D.,2007،Robinson, J.,2009). بمعنى اتسامها بكونها أكثر استهدافاً وأكثر انتقائية، حيث تقوم الدولة بإقرارها وتنفيذها مستهدفة تحفيز وتنمية قدرات أحد الأنشطة/القطاعات، من خلال منظومة من إجراءات المساندة الموجهة فقط لهذا النشاط، فيما يمكن اعتباره تأثيراً في هياكل هذا النمو ومصادره ونوعيته. ترتكز أهمية هذه السياسات في استهدافها الأدق لتحسين نوعية النمو الاقتصادي ومن ثم

استدامته وفق ما توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية المعنية باستدامة النمو، والتي أكدت أن النمو الاقتصادي القائم على التحول الهيكلي قد لا يكون قريناً لتحقيق الاستدامة، لاسيما ما يتعلق بجانبيها الاجتماعي أو البيئي. فقد يكون النمو القائم على التحول الهيكلي مُهدداً لاستدامة البيئة أو غير شاملاً، ما يُلزم بضرورة التدخل الحكومي لضمان الاختيار الأفضل لمسار التحول الهيكلي المستدام لهياكل الاقتصاد والمجتمع. (Bartholomew., et., al. 2014). وهو الاتجاه الذي تم الترويج له بقوة من خلال العديد من الباحثين اللاحقين. وارتكزت القواسم المشتركة لأنصار هذا التوجه على ما يظهره الواقع الاقتصادي في الدول من وجود تباينات وفروقات واضحة بين أداء القطاعات والأنشطة داخل الاقتصاد الوطني، وكذلك وجود فروق بين مستويات وخصائص المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة في مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد، وعدم وجود آليات للتصحيح التلقائي لعمل الأسواق داخل الاقتصاد Marker failure، إضافة لأهمية دور وجود سياسات انتقائية تواجه بشكل دقيق الاستهداف العقبات التي قد تعوق عملية النمو في بعض القطاعات دون غيرها ، وبما يحفز في المحصلة الأنشطة القادرة على قيادة النمو تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل. ضمن هذا الإطار تجدر الإشارة لقيام إحدى الدراسات التطبيقية باختبار أثر إقرار سياسات من جانب الدولة لزيادة النمو الاقتصادي (مُعبراً عنه بمتوسط دخل الفرد من الناتج) من خلال زيادة التنوع في الأنشطة الاقتصادية القائمة (التحولات الهيكلية)، وذلك استناداً لبيانات ٥٠ دولة (مقطع عرضي). حيث توصلت الدراسة إلى أن الدول منخفضة الدخل تصبح أعلى دخلاً وأكثر غنى وإنتاجا وتوظيفاً، عند تراجع التركز وتزايد مستويات التنويع. وتستمر هذه العلاقة إلى مراحل متقدمة من عملية التنمية، وعند مستوى دخل معين (مرتفع)، تبدأ هذه العلاقة في التحول، بحيث تصبح الدول أكثر غنى وأعلى دخلاً كلما زاد التركز وانخفض التنويع. لتتبلور العلاقة النهائية بين التركز ودخل الفرد على الشكل (U). ويمكن تفسير نتائج هذه الدراسة واقعياً، في أن الدول في بدايات مسار التنمية تكون أكثر اعتماداً على أنشطة اقتصادية محدودة (الزراعة والصيد وبعض الصناعات الأولية)، والذي يصاحب بمتوسطات دخول منخفضة، وعند زيادة حجم وعدد الأنشطة الاقتصادية وانخفاض التركز وإضافة أنشطة ومنتجات أكثر إلى هيكل الاقتصاد ممثلة في أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات، يقود ذلك إلى زيادة فعلية في الإنتاج والتشغيل والدخول، وفي مرحلة لاحقة تبدأ الدول في التوجه إلى قطاعات وأنشطة بعينها تتسم بالارتفاع في قيمتها المضافة ومحتواها التقني، ليزيد مستوى التركز مجدداً ولكن عند مستويات دخل أعلى. (Harrison, et al., 2009). فيما يرتبط بحالة الدول العربية، والتي تنتمي بدورها إلى مرحلة ما قبل التحول وفقا لنتائج هذه الدراسة التطبيقية، يُلاحظ أن هياكل الإنتاج فيها لازالت ترتبط إلى حد بعيد بهيكل المزايا والوفرة النسبية للموارد الطبيعية، ما يعني أنها ستبقى أسيرة تلك الهياكل وضمن ذات المستوى المنخفض للدخل. وهو ما يعني ضرورة التدخل الحكومي، لتعديل وإعادة توجيه هياكل الاقتصاد والإنتاج ليصبحا أقل تركزاً وأكثر تنويعاً، ولكن بشكل انتقائي مدروس صوب

الأنشطة الأكثر قيمة ومحتوى معرفي وكذلك الأعلى والأسرع نمواً. وبما يستدعيه ذلك من تطبيق المنهجيات الحديثة لتحديد المسار الأكثر نجاعة والاختيار الأعلى مردود على انجاز النمو المستدام في الدول العربية وبخاصة منهجية الحيز السلعي التي تقوم على أساس أن الاقتصادات تنمو من خلال القدرة على الانتقال والارتقاء Upgrading في الأنشطة والمنتجات التي يتم إنتاجها وتصديرها. ما يعني تكييف مزيج عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال، والمعارف، والمهارات، والتركيبة المؤسسية) اللازم للتحول نحو إنتاج المنتجات الجديدة بسهولة أكبر من غيرها، كونها قريبة من ذات المزيج المستخدم لعوامل الإنتاج لإنتاج المنتجات القديمة، وهي عملية دائمة التطور والارتقاء المستمرين (Hidalgo et al. ,2007). في هذا الإطار يمكن أن تتضمن هذه السياسات الانتقائية:

المجال الأول: سياسات دعم الصناعات والأنشطة الاقتصادية المنتقاة، والتي تتضمن استخدام آليات: أنظمة الحصص أو التعريفات الجمركية على الواردات، وتوفير الدعم المالي/الائتماني للصادرات، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، واستخدام الشركات المملوكة للدولة / الخصخصة، وإنشاء المرافق العامة وتوفير المدخلات اللازمة للعمليات الإنتاجية، وتقديم وتسهيل التمويل، وتوفير الضمانات العامة، وسياسة المشتريات الحكومية.

المجال الثاني: سياسات وآليات الاختيار: والتي تتضمن لوائح الدخول والخروج للشركات، وتفعيل مبدأ "عش ودع غيرك يموت"، والإرادة السياسية لوضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسات المنافسة ومواجهة الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية والتجارية، وسهولة الوصول والنفاذ إلى التمويل، وتوفير التمويل طويل الأجل لجهود التنمية وأنشطتها.

المجال الثالث: سياسات تحسين إنتاجية الشركات وريادة الأعمال: وتتضمن توفير الدعم للتدريب الإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة، الرصد والمساعدة، توفير وتطوير البنية التحتية والتمويل والإدارة للحاضنات وتشكيل العناقيد، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التسويق، وإنشاء صناديق رأس المال المغامر.

يظهر استعراض مجالات عمل تلك السياسات أمراً غاية في الأهمية وهو تأكيده على حيوية ومحورية تدخل الدولة المدروس أو الذكي عبر التوجيه والإشراف والتنظيم في الدول العربية وفق متطلبات الاقتصاد الحر القائم على المنافسة وحرية الأسواق. حيث إن تحرك الدول العربية لتبني مثل هذا النهج الهادف إلى دفع النمو الاقتصادي المستدام الطابع وإتمام مراحل التحول الهيكلي صوب الهياكل والأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية الأعلى نمواً والأكثر قدرة على إعادة دعم مسار هذا النمو واستدامته، هو سبيل لا يمكن تأجيله وذلك استجابة لاستحقاقات التنمية المستدامة وكذلك حماية للأجيال القادمة من تحمل أعباء ومخاطر تنموية عالية في حال استمرار المسار الراهن.

قائمة المراجع

1- Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J. (2004). Institutions as the fundamental cause of long-run growth. Working Paper 10481, National Bureau of Economic Research: Cambridge http://www.nber.org/papers/w10481.

2- Amable, B., (2000): "International specialization and growth", Structural Change and Economic Dynamics, 2000, 11, pp. 413-431.

3- Barro, R., and Martine Xavier, (1991), "Convergence Across States and Regions", Brookings Papers on Economic

4- Barro, R., and Martine Xavier. (1992), "Convergence", Journal of Political Economy, 100, 223-51.

5- Bartholomew A., Mama K., Aissatou G., Valerio B., Judith A., and Ziv C. (2014). "Structural Transformation for inclusive development in Africa- The role of active government policies". UNECA. August 2014.

6- Chang-Tai Hsieh and Peter J. Kne-low. (2000). "Development Accounting ", American Journal of Economic: Macroeconomics 2000, 2:1, pp.207-223. (https://www.researchgate.net/publication/227348810_Development_Accounting).

7- Cimoli, M., Dosi G, Nelson R, and. Stiglitz J. (2006). 'Institutions and Policies Shaping Industrial Development. An Introductory Note'. Paper prepared for the task force on Industrial Policies and Development. New York: Columbia University.

8- Cohen D and Soto M., (2007), "Growth and human capital: good data, good results", Journal of Economic Growth, vol. 12, No. 1 (March 2007). https://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/cohen-daniel/cohen-soto-2007.pdf

9- conferenceboard,(2019), "https://www.conference-board.org/data/economydatabase/index .cfm?id=27762

10- Economic Complexity Rankings (ECI) (2019) "https://oec.world/en/rankings/country/eci/"

11- EPI (2014). "Environmental Performance Index", Yale Center for Environmental law & policy, Yale University. https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-topline.

12- EPI (2018). "Environmental Performance Index", Yale Center for Environmental law & policy, Yale University.

https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-topline.

13- Frank C. (2015): "Industrial Policy in Latin America: Contemporary Development Strategies and Their Determinants". March 2015. http://people.carleton.edu/~amontero/Cole%20Frank.pdf

14- Gundlach E. (1996),"Human capital and economic development: A Macroeconomic Assessment", working paper, November 1996. https://www.econstor.eu/bitstream/10419/920/1/kap778.pdf

15- Harrison, A. E., and A. Rodriguez-Clare. (2009). "Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy'. MPRA Paper 15561. Munich: University Library of Munich.

16- Herrendorf, B., Rogerson, R., and Valentinyi, A. (2013). "Growth and Structural Transformation", NBER, Working Paper No. 18996 April 2013 JEL No. E20, O40. (https://www.nber.org/papers/w18996.pdf)

17- Hidalgo, C., Haussmann, R., Albert B., and Bailey K. (2007)."The product space and its consequences for economic growth". March,2007. (https://www.researchgate.net/publication/259672497)

18- Hornstein, A., and Per K. (1996)." Can Technology Improvements Cause Productivity Slowdowns? University of western Ontario and federal reserve bank of Richmond and university of Richmond, CEPR, and institute for international economic studies. (https://www.nber.org/chapters/c11030.pdf).

19- James A. Robinson. (2009). "Industrial Policy and Development: A Political Economy Perspective". Harvard University Department of Government and IQSS. May 2009. Working Paper prepared for the 2009 World Bank ABCDE conference in Seoul June 22-24. (https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr_wb_industry_policy20-20Robinson.pdf)

20- Kaufmann D. (2002). "Growth without governance", December 2002. publication at: https://www.researchgate.net/publication/2570871. And at: World Bank Policy Research Working Paper 2928, November 2002

21- Kohli Ulrich. (2015). "Explaining Total Factor Productivity", Geneva School of Economics and Management, University of Geneva, November 2015.(https://www.business.unsw.edu.au/About-Site/Schools-Site/Economics-Site/Documents/Explaining-Total-Factor-Productivity.pdf).

22- Lucas R.E. Jr. (1988). On the Mechanics of Development Planning, journal of Monetary Economics, 22 (1). July 1988.

23- Lucas Robert. E. Jr. (2015). "Reflections on new growth theory: Human Capital and Growth", American economic review, Vol. 105, No. 5, May 2015. (pp. 85-88).
https://pubs.aeaweb.org/doi/pdfplus/10.1257/aer.p20151065

24- McKay, A. (2008). 'Economic Growth, Inequality and Poverty Reduction: Does Pro-Poor Growth Matter?', IDS in Focus, no.3.
http://www.ids.ac.uk/download.cfm?objectid=F987995C-5056-8171-7B5A66F9299CF48E

25- O'Brien, T., Nedelkoska, L and Frasheri, E. (2017)."What is the Binding Constraint to Growth in Albania?," Center for International Development at Harvard University.
(https://growthlab.cid.harvard.edu/files/growthlab/files/alb_growth_diagnostic_report.pdf)

26- OECD. (2014). "Framework for: Inclusive growth",
https://www.oecd.org/mcm/IG_MCM_ENG.pdf.

27- Olga M and Lelio A. (2010). "Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends". UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna. UNIDO (2010).

28- Rodrick, D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge, MA: John F Kennedy School of Government, Harvard University. Mimeo.p.35.

29- Rodrik, D. (2004). 'Industrial Policy for the Twenty-First Century'. CEPR Discussion Paper 4767. London: Centre for Economic Policy Research.

30- Romer. M (1986). Increasing Returns and Long-Run Growth, journal of Political Economy, 94 (5).

31- Romer. M (1990), Endogenous Technological Change, journal of Political Economy, 98 (5), part II. October,1990.

32- Samarasinghe T (2018). " Impact of governance on economic growth", · December 2018, publication at:
https://www.researchgate.net/publication/329630083.

33- Solow R.M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth, quarterly Journal of Economics". 70 (1). February 1956.

34- Solow R.M. (1957). "Technical Change and the Aggregate Production Function". review of Economics and Statistics, 39 (3).

35- Stojkoski,V., and Kocarev, L (2017). "The Relationship Between Growth and Economic Complexity: Evidence from Southeastern and Central Europe", MPRA Paper from University Library of Munich, Germany(https://mpra.ub.uni-

muenchen.de/77837/3/MPRA_paper_77837.pdf).

36- Sutton, J., Sunk. (2001). "Costs and Market Structure. Price Competition, Advertising, and the Evolution of Concentration, M.I.T. Press, Cambridge, MA, 1991

37- Swan T.W. (1956). Economic Growth and Capital Accumulation, economic Record, 32

38- The Conference Board Total Economy Database™ – Regional Aggregates, 1990-2019" (https://www.conference-board.org/data/economydatabase/index.cfm?id=27762)

39- UNDP. (2020). "Sustainable development goals, SDGs 2030".

40- world bank. (2019). "World development indicators". https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MANF.ZS.UN

41- World bank. (2020), "world development indicators", https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

42- World bank. (2015). "Promoting Job Rich and Sustainable Growth in Armenia, Azerbaijan, Belarus, Georgia, Moldova and Ukraine". https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/10/29/promoting-job-rich-and-sustainable-growth-in-armenia-azerbaijan-belarus-georgia-moldova-and-ukraine.

43- World integrated solution – WITS. (2019). (http://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Default-A.aspx?Page=Default).

قائمة الملاحق

الملحق رقم ١: *نوعية* الصادرات في الدول العربية: وفق دلالات حجم الصادرات عالية التكنولوجيا وأهميتها النسبية لإجمالي الصادرات عالية التكنولوجيا عالمياً – ٢٠١٨

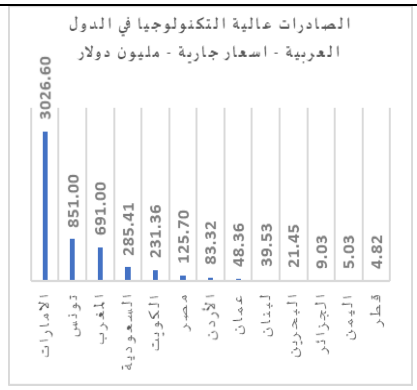

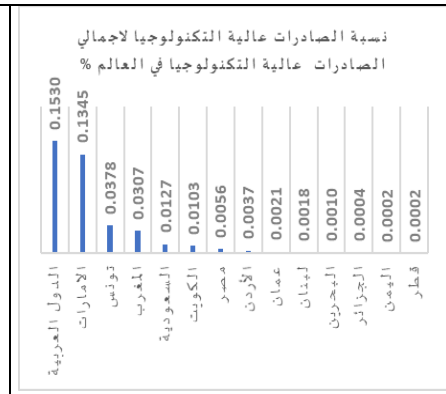

World bank (2019)

الملحق رقم ٢: تطور معدل البطالة في الدول العربية ودول وأقاليم مقارنة لسنوات مختارة للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ (%)

الدولة/العام	2000	2010	2015	2016	2018	2019
قطر	1.59	0.45	0.17	0.15	0.11	0.09
البحرين	1.47	1.13	1.13	0.92	0.65	0.71
الكويت	0.8	1.82	2.2	2.16	2.08	2.18
الإمارات	2.25	2.53	1.91	1.64	2.23	2.35
عمان	5.40	5.02	3.63	3.27	2.86	2.67
العالم	5.77	5.92	5.64	5.67	5.39	5.39
السعودية	4.57	5.55	5.59	5.65	6.04	5.93
لبنان	8.30	6.42	6.36	6.31	6.14	6.23
سوريا	9.50	8.61	8.53	8.47	8.26	8.37
المغرب	13.58	9.09	9.46	9.3	9.08	9.02
موريتانيا	9.87	9.84	9.76	9.69	9.46	9.55
جيبوتي	10.72	10.68	10.58	10.51	10.26	10.30
الدول العربية	12.42	9.25	10.68	10.45	10.56	10.34
مصر	8.98	8.76	13.05	12.41	11.59	10.76
الجزائر	29.77	9.96	11.21	10.2	11.88	11.70
العراق	9.05	8.37	10.71	10.82	12.86	12.82
اليمن	11.57	12.93	13.4	13.31	13	12.91
الأردن	13.70	12.5	13.07	15.27	14.96	14.72
تونس	14.94	13.05	15.22	15.51	15.46	16.02
السودان	15.44	15.19	17.32	17.22	16.9	16.53
ليبيا	19.03	19.0	18.88	18.79	18.47	18.56
فلسطين	10.63	21.42	23	23.94	26.26	26.17

World bank (2020) world development indicators.